لضمان ودائعكم البنكية

Pour la garantie de vos dépôts bancaires

التقرير السنوي
للسنة المالية

2018

الفهرس

كلمة السيد الرئيس.....3

كلمة السيد المدير العام.....5

السادة أعضاء مجلس الإدارة.....6

الجزء الأول :البيئة الدولية.....9

الجزء الثاني :البيئة الوطنية.....14

1. بيئة الاقتصاد الكلي 14
2. تطور القطاع البنكي 19

الجزء الثالث :أحدث التطورات الدولية في مجال ضمان الودائع والقرار البنكي 26

1. منشورات الجمعية الدولية لشركات تأمين الودائع.....**26**
2. منشورات مجلس الاستقرار المالي 29
3. منشورات لجنة بازل.....30

الجزء الرابع :أنشطة الشركة في 2018..... 33

1. حول الشركة.....33
2. أجهزة الحكامة والهيكل التنظيمي للشركة 34
3. الأحداث الرئيسية المميزة.....38
4. حصيلة إنجازات خطة عمل 2018.....40
5. الأعمال المنجزة.....41
6. عمل اللجان الداخلية.....45
7. التعاون الدولي والمساعدة التقنية.....46

الجزء الخامس :البيانات والنتائج المالية للشركة وللصندوق FCGD.....49

1. حسابات السنة المالية للسنة المالية 2018 لصندوقFCGD 49
2. حسابات السنة المالية للسنة المالية 2018 للشركة 54

قرارات الجمعية العامة المشتركة **.....61**

قائمة النصوص الإطار.....63

قائمة الجداول.....63

قائمة الرسوم البيانية.....63

كلمة السيد الرئيس

إنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن أقدم، نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، التقرير السنوي للشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية لعام 2018 .

إن هذا التقرير لا يعكس فقط إنجازات الشركة خلال السنة الماضية، ولكن أيضًا تطلعات مجلس الإدارة لإرساء نظام ضمان الودائع الخاص بنا على أسس متينة.

فمنذ أربع سنوات، قام بنك المغرب والقطاع البنكي بتأسيس الشركة من أجل ضمان تدبير صناديق ضمان الودائع البنكية وفقًا لمقتضيات القانون البنكي. ومن الواضح اليوم أن الشركة تشكل جزءا لا يتجزأ من المشهد المالي الوطني وركيزة مهمة لشبكة الأمان الخاصة بنا. وبالتالي فهي مدعوة للعب دور رئيسي في حماية المودعين والمساعدة على الحفاظ على الاستقرار المالي.

ولقد مكنت سنة 2018 الشركة من تعزيز مكاسب خطتها الاستراتيجية الأولى، وتخللتها أحداث مميزة .

وعليه، وحرصًا منا على الحفاظ على نظامنا الخاص بضمان الودائع تمشيا مع المعايير الدولية، قمنا بتطوير نظامنا الخاص بضمان الودائع في ضوء المبادئ الأساسية الستة عشر لأنظمة الضمان الفعالة، والتي صاغتها الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع (IADI) ولجنة بازل. وقد ساعدتنا نتائج هذه السنة المالية الأولى على تحديد العديد من نقاط تطابق نظامنا مع تلك المبادئ، ولكن قبل كل شيء على تحديد مجالات التحسين التي ستتيح لـشركة الاستمرار في التطور نحو أفضل الممارسات الدولية، ولا سيما على المستوى القانوني والتنظيمي.

وقد تمكنا أيضًا من تحسين تدبير موارد الصندوق الجماعي لضمان الودائع (FCGD) من خلال الاستعانة بنقل إدارة جزء من هذه الموارد إلى الخارج. وطورنا أيضًا إطارًا محاسبيًا مناسبًا لمواصفات صناديق ضمان الودائع التي تديرها الشركة وقدمناها إلى المجلس الوطني للمحاسبة من أجل المصادقة عليها. وفي هذا الصدد، عملنا على تطبيق نظام الرقابة الداخلية بما يتماشى مع أفضل الممارسات وبدأنا العمل من أجل تغطية ودائع البنوك التشاركية المعتمدة حديثًا.

وعلى الصعيد الدولي، تواصل الشركة المشاركة في الأحداث التي تنظمها الرابطة الدولية لإيداع التأمين (IADI)، بوصفها عضوا فيها. وقد شاركت أيضًا في العمل على صياغة المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الإسلامية الفعالة بالشراكة مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

ولقد بدأنا أيضًا في إعداد خطتنا الاستراتيجية الثانية للفترة الممتدة بين 2019-2021. ونسعى إلى "أن نكون شركة مرجعية في تأمين الودائع تحظى بثقة المودعين". وستوجه هذه الرؤية الجديدة أعمالنا ومشاريعنا المستقبلية من أجل مساعدتنا في مواجهة تحدياتنا على الصعيدين الداخلي والخارجي. وينبغي أن تركز جهودنا على مدى السنوات الثلاث المقبلة على بناء القدرات اللازمة لتعويض المودعين، والحفاظ على ممارسات الحكامة السليمة، وتطوير خبراتنا في تأمين الودائع، وتعزيز روابطنا مع الأطراف المعنية ونشر استراتيجيتنا التواصلية.

وإننا إذ ندرك أنه من الواجب علينا، بصفتنا شركة تأمين على الودائع، أن نضمن الولوج السريع للمودعين إلى أصولهم في حال الانهيار المالي لبنوكهم، فقد أطلقنا هذا العام دراسة تقييم الجدوى والشروط اللازمة لتطبيق نظام جماعي لتعويض المودعين. وسيتطلب ذلك فتح مشروعين رئيسيين، يتعلق أُولَاها بالبنوك التي ينبغي أن تضمن إعداد قاعدة بيانات لتحديد زبنائها وجميع ودائعهم؛ ويتعلق ثانيها بتنفيذ عملية تعويض المودعين من قبل الشركة ويتمحور حول حل تكنولوجيا المعلومات متصل ومتشابك مع المؤسسات الأعضاء ومجموعة من الخدمات الإضافية اللازمة لحسن سير تشغيل تلك العملية.

ويجب أن يمكّن نجاح هذا المشروع الجديد للشركة من الوفاء بمهمة تعويض الودائع وينبغي علينا جميعًا تكثيف جهودنا من أجل إنجاحه.

عبد اللطيف الجوهري

رئيس مجلس الإدارة

كلمة السيد المدير العام

خلال سنة 2018، واصلت الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية جهودها لتعزيز قدرتها التشغيلية، والتي بدأت منذ إنشائها في أبريل 2015، من أجل الوفاء بالمهام الموكلة إليها بموجب القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المماثلة ونصوصها التنفيذية.

ولقد شرعنا، خلال هذا العام، في تنفيذ الأعمال الأولى التي تهدف، على المدى الطويل، إلى إنشاء نظام تعويض المودعين في ضوء أفضل الممارسات الدولية. وعلاوة على ذلك، واصلنا تطوير أنظمتنا وسياساتنا الداخلية وعملياتنا التي ستمكننا من أن نكون أكثر فاعلية في الوفاء بولايتنا باعتبارنا مديرا لصناديق ضمان الودائع ومُؤَمِّنَ الودائع .

ولقد تميزت سنة 2018 أيضًا بدخول مقتضيات دفتر تحملاتنا، الذي أعده بنك المغرب وفقًا للمادة 132 من القانون المذكور أعلاه، حيز التنفيذ. وأتاح لنا التقييم الذاتي الأول لنظامنا التشغيلي فيما يتعلق بهذه المقتضيات أن نستنتج أن هذا النظام يلبي إلى حد كبير المتطلبات التنظيمية والتشغيلية.

وطيلة سنة 2018، التزمت الشركة أيضًا بإعداد خطتها الاستراتيجية الجديدة للفترة ما بين 2019-2021، والتي ركزت على موضوعات متعلقة بتعويض المودعين، وممارسات الحكامة السليمة والتواصل الداخلي والخارجي على حد سواء.

وعلى المستوى الدولي، كثفت الشركة علاقاتها مع نظيراتها الأجنبية هذا العام من خلال استقبال وفود أجنبية وتوقيع اتفاقيات تعاون بهدف تقاسم الخبرات المتبادلة في مجال التأمين على الودائع.

وفي الختام، أود أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم القيم لتمكين الشركة من ضمان تحقيق أهدافها في أفضل الظروف وكذلك جميع الموظفين على حماسهم وتفانيهم في إنجاز مهامهم.

الحسن بنحليمة

المدير العام

أعضاء مجلس الإدارة

وفقًا للمادة 135 من القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، يتألف مجلس إدارة الشركة من الأعضاء الآتية أسماؤهم:

الرئيس

- **السيد عبد اللطيف الجوهري**، والي بنك المغرب

الأعضاء ممثلين القطاعات البنكية

- **السيد عثمان بن جلون**، الرئيس المدير العام للبنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا
- **السيد محمد الكتاني**، الرئيس المدير العام للتجاري وفا بنك
- **السيد محمد بنشعبون**، الرئيس المدير العام للبنك الشعبي المركزي

أعضاء مستقلون

- **السيد محمد الحجوجي**، خبير مالي
- **السيد مولاي ادريس الإدريسي بشر**، خبير قضائي

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بناء على الاعتبار الشخصي لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد على أساس الكفاءة المهنية والنزاهة والكفاءة.

لا يتداول ممثلو القطاعات البنكية، والذين تعينهم المجموعة المهنية لبنوك المغرب(GPBM) ، في القضايا المتعلقة بتسوية صعوبات مؤسسات الائتمان المنخرطة.

الإطار رقم 1 : أعمال مجلس الإدارة سنة 2018

في إطار مهمته، يتم إبلاغ مجلس الإدارة بانتظام بأنشطة الشركة والأعمال التي أنجزت في مجال التدبير المالي لموارد الصندوق الجماعي لضمان الودائع FCGD.

في اجتماعه السادس المنعقد في 27 مارس 2018، بت مجلس الإدارة في النقاط التالية:

- تقارير تدبير الصندوق الجماعي لتدبير الودائع (FCGD) والشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية
- الحسابات السنوية للسنة المالية 2017 لشركة SGFG والصندوق الجماعي FCGD؛
- ميزانية وخطة عمل 2018 لشركة SGFG؛
- مشاريع القرارات التي ستقدم إلى الجمعية العامة.

ثلاث لجان تساعد مجلس الإدارة في مهامه:

-لجنة التدقيق والمخاطر؛
-لجنة الاستثمار ؛
-لجنة التدخل.

الجزء الأول:
البيئة الدولية

الجزء الأول :البيئة الدولية

بعد بلوغ النمو العالمي 3.8% في عام 2017، انخفض إلى 3.6% في عام 2018، نتيجة التباطؤ من 2.4% إلى 2.2% في البلدان المتقدمة، مع استثناء ملحوظ من الولايات المتحدة، حيث تحول الاقتصاد بأقصى سرعة، ومن 4.8 % إلى 4.5% في الاقتصادات الناشئة والنامية.

جدول رقم 1 : النمو الاقتصادي في العالم (ب%)

2018	2017	2016	2015	2014	
3,6	**3,8**	**3,4**	**3,4**	**3,6**	**عالم**
2,2	**2,4**	**1,7**	**2,3**	**2,1**	**الاقتصادات المتقدمة**
2,9	2,2	1,6	2,9	2,5	الولايات المتحدة
1,8	2,4	2,0	2,1	1,4	منطقة اليورو
1,5	2,5	2,2	1,5	2,2	ألمانيا
1,5	2,2	1,2	1,1	1,0	فرنسا
0,9	1,6	1,1	0,9	0,1	إيطاليا
2,5	3,0	3,2	3,6	1,4	إسبانيا
1,4	1,8	1,8	2,3	2,9	المملكة المتحدة
0,8	1,9	0,6	1,2	0,4	اليابان
4,5	**4,8**	**4,6**	**4,3**	**4,7**	**الاقتصادات الناشئة والنامية**
6,4	**6,6**	**6,7**	**6,8**	**6,8**	**الدول الناشئة والنامية في آسيا**
6,6	6,8	6,7	6,9	7,3	الصين
7,1	7,2	8,2	8,0	7,4	الهند
1,0	**1,2**	**-0,6**	**0,3**	**1,3**	**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**
1,1	1,1	-3,3	-3,5	0,5	البرازيل
2,0	2,1	2,9	3,3	2,8	المكسيك
2,8	**2,4**	**0,8**	**-1,9**	**1,0**	**رابطة الدول المستقلة**
2,3	1,6	0,3	-2,5	0,7	روسيا
3,6	**6,0**	**3,3**	**4,8**	**3,9**	**الدول الناشئة والنامية في أوروبا**
2,6	7,4	3,2	6,1	5,2	تركيا
3,0	**2,9**	**1,4**	**3,2**	**5,1**	**إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**
0,8	1,4	0,4	1,2	1,8	إفريقيا الجنوبية
1,4	**1,8**	**5,3**	**2,4**	**2,7**	**الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

المصدر : صندوق النقد الدولي وبنك المغرب.

على مستوى الاقتصادات الرئيسية المتقدمة، شكلت الولايات المتحدة الاستثناء مع التعزيز القوي للنمو من 2.2 % إلى 2.9%، وذلك بفضل بالتوجه التوسعي للسياسة المالية الذي دعم الطلب الداخلي، في سياق توحيد السياسة النقدية والصراع التجاري مع الصين.

وبالمقابل، انخفض النمو في منطقة اليورو من 2.4 % إلى 1.8 %، في سياق يتسم بالشكوك المحيطة بشروط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتوترات السياسية في بعض دول المنطقة.

وهكذا، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا محدودًا بنسبة 1.5% بدلاً من 2.5% في العام السابق، متأثرًا بضعف الطلب الخارجي والاستهلاك الخاص والإنتاج الصناعي، ولا سيما صناعة السيارات، بعد إدخال معايير جديدة لمكافحة التلوث.

بالإضافة إلى ذلك، تباطأ النمو في فرنسا من 2.2 % إلى 1.5 %، نتيجة لتباطؤ الاستهلاك والاستثمار في ظرفية اتسمت في الربع الأخير من العام بحراك اجتماعي مهم. كما انخفض النمو من 1.6% إلى 0.9% في إيطاليا، متأثرًا بالتوترات السياسية وصعوبات الميزانية، ومن 3% إلى 2.5% في إسبانيا، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض وتيرة الطلب الخارجي.

وفي المملكة المتحدة، على الرغم من الأداء الجيد للاستهلاك العام، فإن الافتقار إلى الوضوح حول نتائج مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد أثر على الاستثمار والاستهلاك العائلي، مما أدى إلى انخفاض النمو من 1.8 % إلى 1.4%. وفي اليابان، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا طفيفا إلى 0.8% بعد 1.9%، متأثرًا بسوء الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية.

الرسم البياني رقم 1: تطور رصيد الميزانية (ب ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

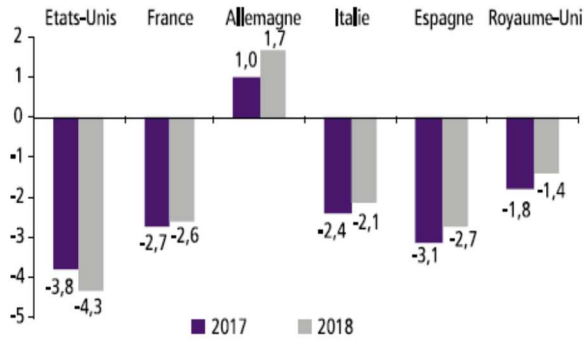

المصدر: صندوق النقد الدولي وبنك المغرب

الرسم البياني رقم 2: تطور الديون السيادية (ب٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

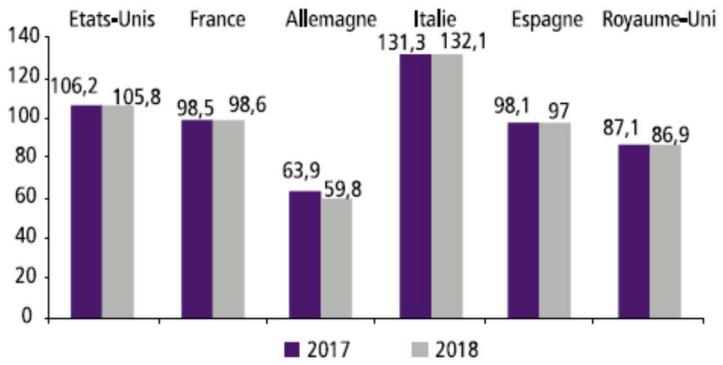

المصدر: صندوق النقد الدولي وبنك المغرب

على مستوى البلدان الرئيسية الناشئة، استمر الاقتصاد الصيني في التباطؤ، حيث انخفض النمو من 6.8 % إلى 6.6 %، وهو أدنى معدل منذ عام 1991. وسُجِّل هذا التباطؤ في مناخ من التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، وربما كان أكبر في غياب تدابير التحفيز المالي التي وضعتها السلطات.

وقد يكون النمو مرتبطًا بالجهود المبذولة للحد من ديون المؤسسات العامة والحد من الأنشطة البنكية الموازية. إذ إنه، في الهند، على الرغم من ظروف التمويل الأقل ملاءمة، ظلت وتيرة النشاط مرتفعة عند 7.1 %، بعد 7.2 % في عام 2017، معززة بالانتعاش في الاستثمار والاستهلاك.

وفي البرازيل، ظل النمو راكدًا عند 1.1%، متأثرًا بانقطاع الإنتاج بسبب الإضرابات في قطاع النقل. ومن ناحية أخرى، تقلص الاقتصاد الروسي من 1.6 % إلى 2.3 %، مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط وتداعيات تنظيم كأس العالم.

وعلاوة على ذلك، فقد لوحظ في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعزيز نسبي للنمو بنسبة 3 % بعد 2.9 %، وذلك بفضل ارتفاع أسعار المواد الخام والإصلاحات الهيكلية في بعض البلدان. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاداتها الرئيسية بنسبة 1.9 في المائة، مقارنة بـ 0.8 في المائة في نيجيريا، مما يعكس استقرار ظروف إنتاج النفط والانتعاش في القطاعات غير النفطية. وعلى الرغم من الأداء الجيد لصناعتها التحويلية، فقد سجل النمو في جنوب إفريقيا تباطؤًا حادًا من 1.4% إلى 0.8%، ويعزى ذلك إلى قلة الأداء في قطاعي التعدين والزراعة.

الجدول رقم 2: رصيد الحساب الجاري في العالم (ب % من الناتج المحلي الإجمالي)

2018	2017	2016	2015	2014	
0,7	**0,9**	**0,7**	**0,6**	**0,5**	**الاقتصادات المتقدمة**
-2,3	-2,3	-2,3	-2,2	-2,1	الولايات المتحدة
3,0	3,2	3,2	2,9	2,5	منطقة اليورو
7,4	8,0	8,5	8,9	7,5	ألمانيا
-0,7	-0,6	-0,8	-0,4	-1,0	فرنسا
2,6	2,8	2,5	1,5	1,9	إيطاليا
0,8	1,8	2,3	1,2	1,1	إسبانيا
-3,9	-3,3	-5,2	-4,9	-4,9	المملكة المتحدة
3,5	4,0	4,0	3,1	0,8	اليابان
-0,1	**0,0**	**-0,3**	**-0,2**	**0,6**	**الاقتصادات الناشئة والنامية**
-0,1	**0,9**	**1,4**	**2,0**	**1,5**	**الدول الناشئة والنامية في آسيا**
0,4	1,4	1,8	2,7	2,2	الصين
-2,5	-1,8	-0,6	-1,0	-1,3	الهند
-1,9	**-1,4**	**-1,9**	**-3,2**	**-3,1**	**أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**
-0,8	-0,4	-1,3	-3,0	-4,1	البرازيل
-1,8	-1,7	-2,3	-2,6	-1,9	المكسيك
5,0	**1,0**	**0,0**	**2,8**	**2,1**	**رابطة الدول المستقلة**
7,0	2,1	1,9	5,0	2,8	روسيا
-2,2	**-2,5**	**-1,8**	**-2,0**	**-2,9**	**الدول الناشئة والنامية في أوروبا**
-3,6	-5,6	-3,8	-3,7	-4,7	تركيا
-2,6	**-2,1**	**-3,7**	**-5,9**	**-3,6**	**إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**
-3,4	-2,4	-2,8	-4,6	-5,1	إفريقيا الجنوبية
3,1	**-0,3**	**-4,2**	**-4,3**	**6,0**	**الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

المصدر: صندوق النقد الدولي وبنك المغرب.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، تباطأ النمو مرة أخرى، حيث انخفض من 1.8 % إلى 1.4 %، متأثر بانكماش 3.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في إيران، بعد زيادة 3.7 %، تحت تأثير الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وفي البلدان الأخرى المصدرة للنفط، تحسن النمو بشكل ملحوظ من 0.7- % إلى 2.2 % في المملكة العربية السعودية، ومن 1.6 % إلى 2.2 % في قطر ومن 1.4 % إلى 2.1 % في الجزائر. وفي البلدان المستوردة، تسارعت وتيرة النشاط من 4.2 % إلى 5.3 % في مصر ومن 2 % إلى 2.5 % في تونس، بينما في الأردن استقر تقريبا في 2 %.

الجزء الثاني:
السياق الوطني

الجزء الثاني :البيئة الوطنية

1. بيئة الاقتصاد الكلي

على المستوى الوطني، بلغ النمو الاقتصادي 3% في عام 2018 مقارنة مع 4.2 % في العام السابق.

بالاستفادة من الظروف المناخية الملائمة للسنة الثانية على التوالي، ارتفعت القيمة الزراعية المضافة بنسبة 4 ٪ بعد 15.2٪. ومن جانبها، واصلت القطاعات غير الزراعية انتعاشها البطيء، الذي بدأ في عام 2016، مسجلة زيادة قدرها 2.6٪ بدلاً من 2.9٪. وتحسنت وتيرة النشاط بشكل ملحوظ في الصناعات التحويلية، وظل فرع "الكهرباء والمياه" مرتفعًا، وإن كان بوتيرة أبطأ في فرع "الفنادق والمطاعم"، بينما في قطاع "البناء" يكاد يكون معدوما.

ومن ناحية الطلب، يعزى تباطؤ النمو إلى مساهمة الصادرات الصافية، والتي تحولت مرة أخرى إلى سلبية بمقدار 1.3 نقطة مئوية، في حين انخفضت مساهمة مكونها المحلي من 3.9 نقطة مئوية إلى 4.3 نقطة مئوية.

الرسم البياني رقم 3 : مساهمة مكونات الطلب في النمو
(بنقاط %)

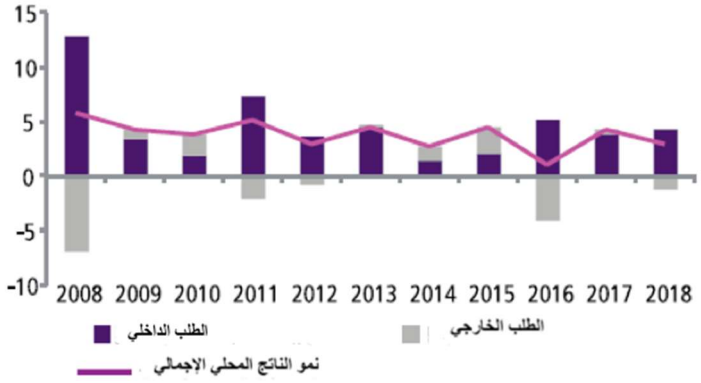

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب

الرسم البياني رقم 4 : المدخرات الوطنية

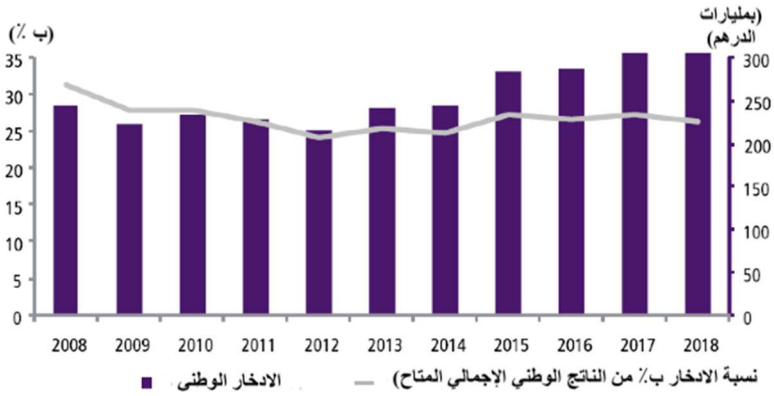

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب

بالأسعار الجارية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 106,8 مليار درهم، بزيادة 4.1 ٪. ومع الأخذ في الاعتبار التحويلات الجارية والتدفقات الخارجة من دخل الممتلكات، بلغ إجمالي الدخل القومي المتاح 1157,7 مليار، أو 32870 درهم للفرد، مقارنة بـ 32342 درهم في العام السابق.

الجدول 3: القيمة المضافة إلى أسعار العام السابق (التغير ب ٪)

	2015	2016	2017	2018
القطاع الأولي	**11,5**	**-12,5**	**13,1**	**2,7**
الزراعة والغابات والخدمات ذات الصلة	11,9	-13,7	15,2	4,0
الصيد	7,3	1,1	-8,3	-11,0
القطاع الثانوي	**1,8**	**0,6**	**3,6**	**3,0**
الصناعة الاستخراجية	-2,1	0,1	17,1	4,7
الصناعة التحويلية	2,3	0,1	2,5	3,5
الماء والكهرباء	6,2	2,5	3,3	5,3
البناء والأشغال العمومية	0,7	1,6	1,8	0,1
القطاع الثالث	**1,7**	**2,9**	**2,7**	**2,7**
التجارة	0,5	5,3	3,2	2,3
الفنادق والمطاعم	-1,3	3,6	11,5	6,0
شبكة الموصلات	3,2	1,4	3,7	3,7
البريد والاتصالات	2,8	6,9	0,8	2,8
الأنشطة المالية والتأمينات	2,6	0,2	3,5	1,6
العقارات والتأجير والخدمات المقدمة للشركات	4,2	4,4	3,6	4,8
الإدارة العمومية العامة والضمان الاجتماعي	0,5	1,6	2,4	2,5
التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي	0,1	1,4	-0,9	-0,3
خدمات أخرى غير مالية	3,4	3,0	1,0	1,6
القيمة المضافة غير الزراعية	**1,8**	**2,1**	**2,9**	**2,6**
إجمالي القيمة المضافة	**3,0**	**0,1**	**4,4**	**2,8**
الضرائب على صافي حصيلة الإعانات	**18,1**	**8,8**	**3,1**	**4,6**
الناتج المحلي الإجمالي	**4,5**	**1,1**	**4,2**	**3,0**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب.

الرسم البياني رقم 5: تطور التضخم (ب %)

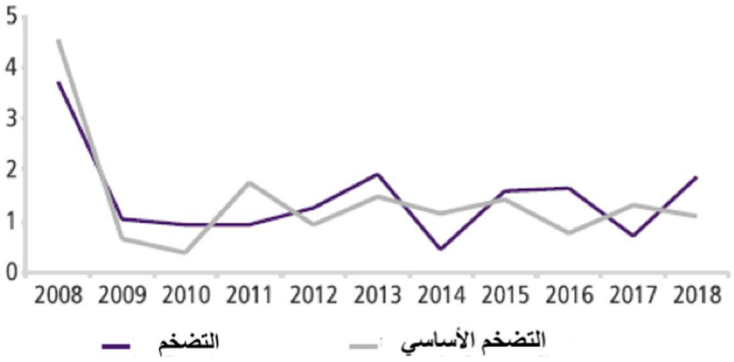

في هذه الظروف، شهد التضخم ارتفاعا ملحوظا في عام 2018. وقد تسارع بالفعل إلى 1.9 ٪ بعد 0.7 ٪ في عام 2017 وبمتوسط 1.5 ٪ بين عامي 2008 و2016. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى زيادة أسعار المواد الغذائية بأسعار متقلبة من 2.6 ٪ بدلا من انخفاض بنسبة 3.1 ٪ قبل عام.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب

كما أن النمو مدعوم، ولكن بدرجة أقل، بزيادة التعرفة المنظمة بنسبة 2.8 ٪ مقارنة بـ 0.8 ٪ بعد الزيادات في ضريبة الاستهلاك الداخلي على التبغ البني ورسوم التنبر. ومن جانبها، ارتفعت أسعار الوقود ومواد التشحيم بنسبة 5.2 ٪ بعد 8.8٪، مما يعكس أساسا استمرار الاتجاه التصاعدي في الأسعار العالمية التي بدأت في أوائل عام 2016.

فيما يتعلق بالتضخم الأساسي، فقد انخفض من 1.3 ٪ إلى 1.1 ٪، نتيجة للتراجع المسجل لبعض المنتجات الغذائية، وخاصة الزيوت.

ومن حيث المالية العامة، شهدت عملية التوحيد المالي بعض التباطؤ في عام 2018، حيث ارتفع العجز من 3.5 ٪ إلى 3.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى أعلى بكثير من هدف 3 ٪ من قانون المالية.

ومن ناحية الإيرادات، يعكس هذا التخطي انخفاضًا كبيرًا في المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي والتي تم تحديدها في 2.8 مليار درهم بدلاً من 7 مليارات درهم المنصوص عليها في قانون المالية و9.5 مليار دولار تم صرفها عاما قبل. ومن ناحية أخرى، تحسنت الإيرادات الضريبية بنسبة 4.2 ٪، بما في ذلك الزيادات في ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل مقابل تراجع ضريبة الشركات.

وفيما يخص النفقات، تم تنفيذ الاستثمار بمعدل 109 ٪ مقارنة بالبرمجة، لكنه بدأ يعرف تراجعا سنة بعد أخرى، لأول مرة منذ عام 2013. كما أن التعويض بلغ 129٪ من المبلغ المبرمج بسبب الزيادة الكبيرة في الأسعار الدولية لمنتجات الطاقة.

وفي ظل هذه الظروف، ارتفعت نسبة ديون الخزينة العامة بنسبة 0.2 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 65.3 ٪، مع زيادة إلى 51.9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي من مكوناتها المحلية وتراجع إلى 13.4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي من الخارج.

الجدول رقم 4: أهم مؤشرات المالية العامة (ب ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

2018	2017	2016	2015	
23,5	**24,0**	**23,7**	**23,6**	**إيرادات عادية**
21,2	21,2	20,9	20,7	عائدات الضرائب
0,3	0,9	0,7	0,4	تبرعات مجلس التعاون الخليجية
27,5	**28,0**	**28,5**	**28,5**	**نفقات شاملة**
21,6	**21,7**	**22,3**	**22,6**	**نفقات عادية**
9,6	9,9	10,3	10,4	كتلة الرواتب
1,6	1,4	1,4	1,4	تعويضات
5,9	**6,3**	**6,3**	**5,9**	**الاستثمارات**
-3,7	**-3,5**	**-4,5**	**-4,2**	**رصيد الميزانية**
65,3	**65,1**	**64,9**	**63,7**	**الديون السيادية المباشرة**
81,4	**82,0**	**81,6**	**79,9**	**الديون السيادية الشاملة**

المصدر: بنك المغرب، ووزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)، والمندوبية السامية للتخطيط.

خلال عام 2018، حافظ بنك المغرب على الموقف التوفيقي لسياسته النقدية. ومع الأخذ في الاعتبار توقعاته على المدى المتوسط، والتي تسلط الضوء بشكل خاص على التضخم المعتدل والتحسين المستمر للأنشطة غير الزراعية، قرر مجلس إدارة بنك المغرب، خلال اجتماعاته الأربعة لهذا العام، أن مستوى 2.25 ٪ من المعدل الرئيسي كان كافيا وبقي على حاله دون تغيير.

الرسم البياني رقم 6: الوضع الهيكلي للسيولة ومبلغ الاحتياطي النقدي
(بمليارات الدرهم)

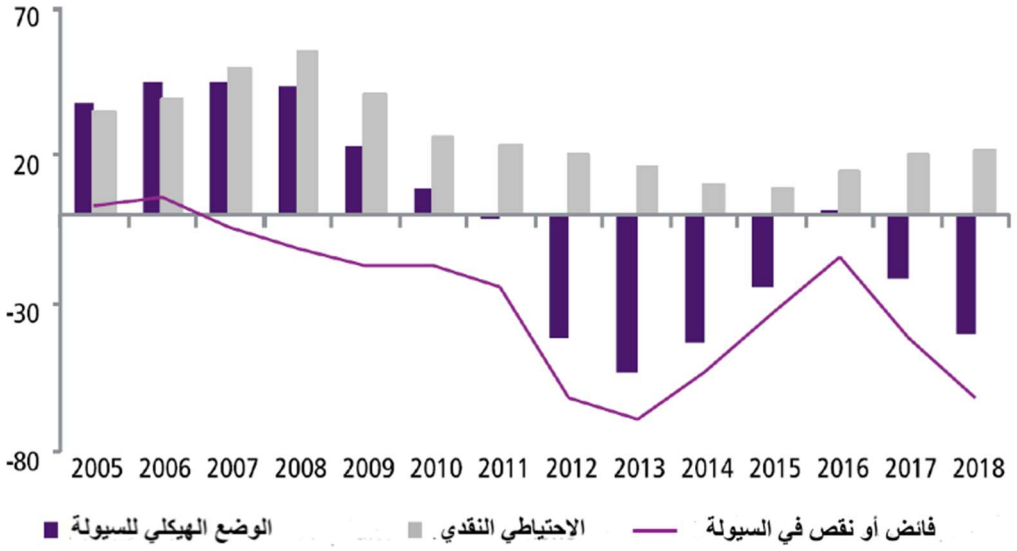

المصدر: بنك المغرب

في عام 2018، وعلى الرغم من استمرار الأداء الجيد لصادرات السلع، اتسع العجز التجاري ليصل إلى 18.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لارتفاع الواردات، ولا سيما منتجات الطاقة ومشتريات السلع، أكثر من الصادرات.

من ناحية أخرى، بعد الزيادات الملحوظة في عام 2017، انخفضت إيرادات السفر بشكل حاد وانخفضت تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج. وأخذا بعين الاعتبار كل هذه التطورات والانكماش في منح دول مجلس التعاون الخليجي، فقد اتسع العجز في الحساب الجاري اتساعا كبيرا، من 3.4 ٪ إلى 5.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الرسم البياني رقم 7: الميزان التجاري

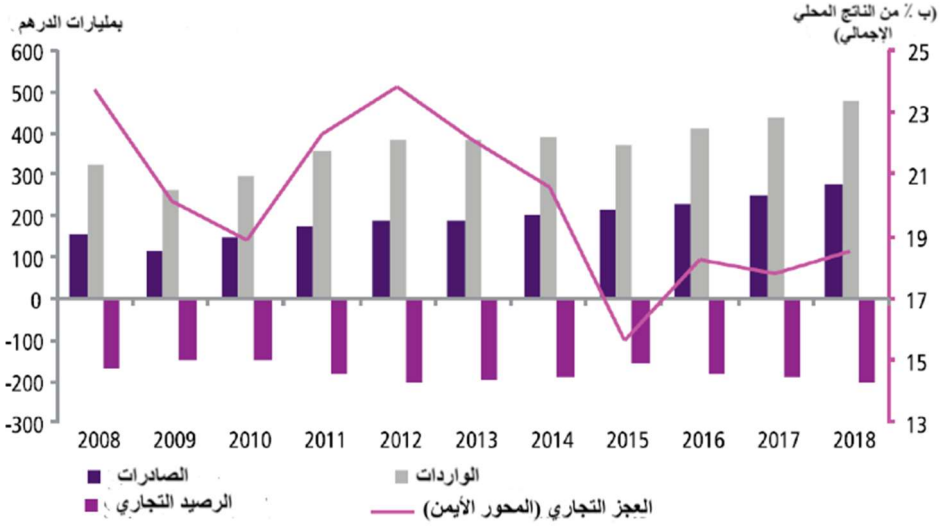

المصدر: بنك المغرب ومكتب الصرف.

بلغت إيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمدعومة بمبيعات كبيرة في قطاع التأمين، 47.4 مليار درهم، أي 4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 3.8 في المائة في المتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي الوقت نفسه، بعد مستوى استثنائي بلغ 9.9 مليار درهم في عام 2017، انخفضت استثمارات المقيمين في الخارج إلى 6.3 مليار درهم. وفيما يتعلق بالقروض، انخفض صافي التدفقات الداخلية بحدة إلى 3.2 مليار درهم، وهو ما يعكس بشكل رئيسي انخفاض عمليات السحب من الخزينة.

وفي ظل هذه الظروف، انخفض صافي الاحتياطيات الدولية لبنك المغرب بنسبة 4.3٪ إلى 230.7 مليار درهم، أي ما يعادل 5 أشهر و3 أيام من واردات السلع والخدمات.

الرسم البياني رقم 8: صافي الاحتياطيات الدولية

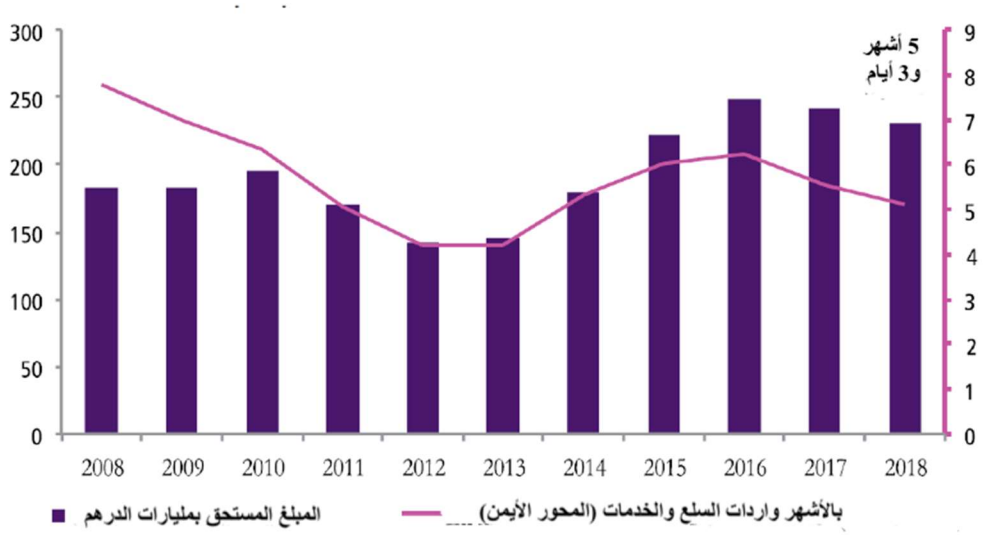

المصدر: بنك المغرب ومكتب الصرف.

الجدول 5: الأقسام الرئيسية لميزان المدفوعات
(٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يرد خلاف ذلك)

	2015	2016	2017	2018
الحساب الجاري	**-2,1**	**-4,1**	**-3,4**	**-5,5**
العجز التجاري	15,6	18,3	17,8	18,6
إيرادات السفر (المتغير ب%)	-1,4	5,0	12,3	1,3
إيرادات المغاربة المقيمين بالخارج (المتغير ب%)	4,8	4,0	5,3	-1,5
المنح	0,5	1,0	1,1	0,4
الحساب المالي (صافي التدفق)	**1,5**	**3,5**	**2,7**	**4,3**
إيرادات الاستثمارات المباشرة في الخارج	4,0	3,5	3,2	4,3
استثمارات المقيمين بالخارج	0,6	0,6	0,9	0,6
السلفات	1,5	1,7	2,1	0,3
القروض التجارية	1,0	2,0	1,7	0,8
الاحتياطات الدولية الصافية في أشهر الواردات	**6,0**	**6,3**	**5,6**	**5,1**

المصدر: بنك المغرب، ووزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)، والمندوبية السامية للتخطيط.

2. تطور القطاع البنكي

أ. نظرة عامة حول القطاع البنكي المغربي

في عام 2018، ظل عدد المؤسسات المصرفية والمنظمات المعتبرة في حكمها 86 مؤسسة. ويضم القطاع البنكي المغربي حاليًا 19 بنكًا تقليديًا و5 بنوك تشاركية، و28 شركة تمويل، و6 بنوك خارجية، و13 جمعية ائتمانية صغيرة، و13 مؤسسة دفع وصندوق الإيداع والتدبير، وصندوق الضمان المركزي.

الجدول رقم 6: تطور عدد مؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها

	2015	2016	2017	2018
البنوك	19	19	24	24
بما في ذلك البنوك التشاركية	0	0	5	5
شركات التمويل	34	33	32	28
البنوك الخارجية	6	6	6	6
جمعيات ائتمانية صغيرة	13	13	13	13
مؤسسات الدفع	10	10	9	13
مؤسسات أخرى	2	2	2	2
المجموع	84	83	86	86

المصدر: بنك المغرب.

في نهاية عام 2018، بلغ إجمالي الميزانية العمومية للقطاع البنكي 1.341 مليار درهم، بزيادة 5.5 ٪، بعد 6 ٪ عام 2017. وبنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يمثل 122 ٪، أي نقطتين أكثر مقارنة بالعام الماضي.

وقد ظل النشاط الائتماني بطيئًا، خاصة بالنسبة للشركات غير المالية مع زيادة محدودة بنسبة 0.7٪، بعد زيادة قدرها 2.6٪ في عام 2017 و3.4٪ في عام 2016. ويندرج هذا التباطؤ في إطار الظرفية الاقتصادية التي تميزت بطء الانتعاش في النمو غير الفلاحي، وتمديد في آجال الدفع وتباطؤ النشاط العقاري. ومع ذلك، ارتفعت القروض للأسر بنسبة 4.1 ٪، بعد 4٪ في العام السابق، لتصل إلى ما يقرب من 284 مليار درهم.

الرسم البياني رقم 9: التوزيع القطاعي للقروض من خلال الصرف الذي تمنحه البنوك (ب ٪)

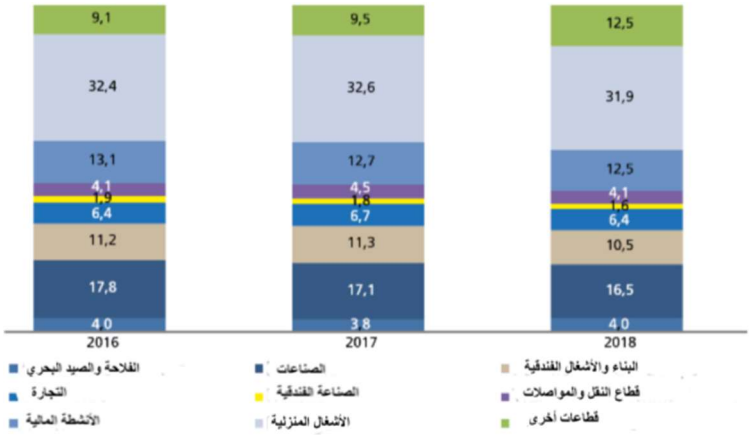

المصدر: بنك المغرب

يوضح التوزيع القطاعي للائتمان أن القروض الممنوحة للقطاع الأولي تمثل 4٪ من إجمالي الائتمان بعد انخفاضها إلى 3.8٪ في العام السابق. وانخفضت حصة القروض الممنوحة لقطاع الصناعة في إجمالي الائتمان من 0.6 نقطة مئوية إلى 16.5 ٪.

فيما يتعلق بالقروض المقدمة لقطاع المباني والأشغال العمومية وقطاع النقل والاتصالات، انخفضت أسهمها بنسبة 7.07٪ و8.88 ٪ على التوالي.

الرسم البياني رقم 10: تطور القروض الممنوحة من البنوك (ب ٪)

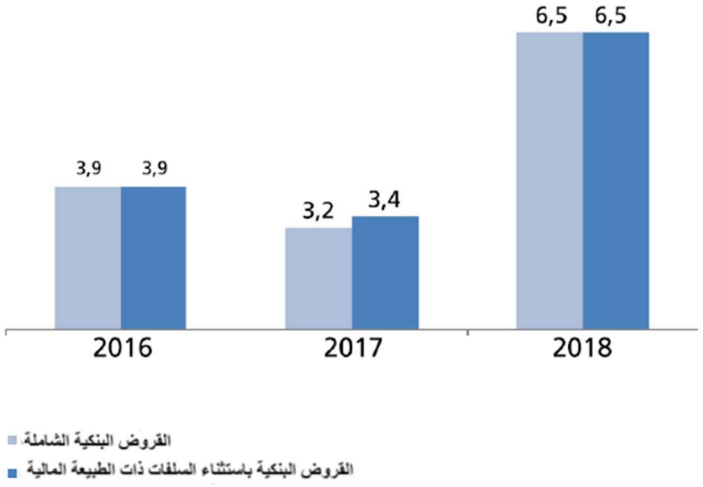

المصدر: بنك المغرب.

بلغ حجم الديون المستحقة، على أساس تجاري، 65.3 مليار درهم. وبعد فترة من الارتفاع المطرد، حوالي 16 ٪ في المتوسط بين عامي 2010 و2014، تباطأ تطور حجم الديون المستحقة إلى 6 ٪ في المتوسط خلال الفترة 2015 و2017 وإلى 3.7 ٪ في عام 2018. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة الخسارة إلى 7.3 ٪ في نهاية عام 2018. وعلى أساس موطد، ظل هذا المعدل عند 8.4 ٪ في نهاية عام 2018، راكدا تقريبا مقارنة بنهاية عام 2017.

الرسم البياني رقم 11: التغير في معدل الديون المستحقة (ب ٪)

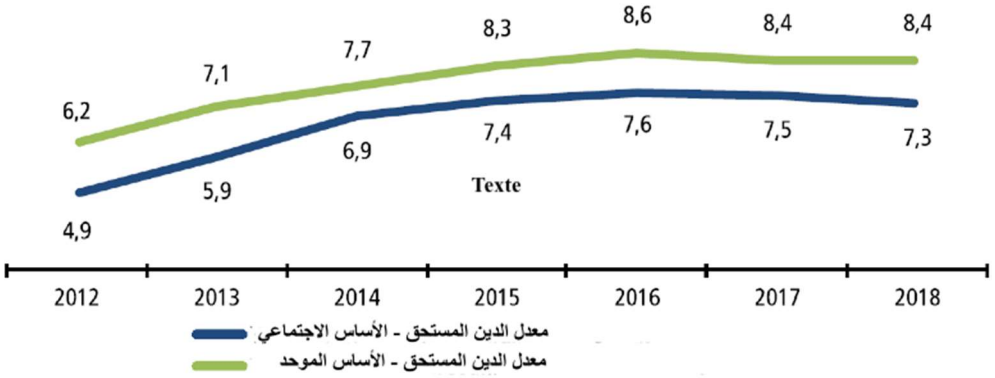

المصدر: بنك المغرب.

الرسم البياني رقم 12: معدل تغطية الديون المستحقة على أساس تجاري

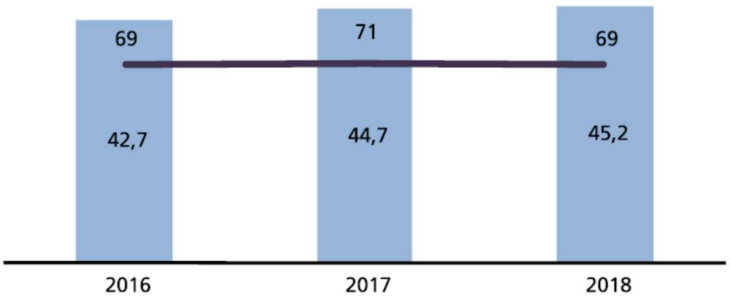

المصدر: بنك المغرب

ارتفعت مخصصات الديون المستحقة بنسبة 1.1 ٪، مما أدى إلى معدل توفير قدره 69 ٪ في نهاية عام 2018، مقارنة مع 71 ٪ في العام السابق. وبلغ هذا المعدل 74 ٪ لفئة القروض منخفضة القيمة، و54 ٪ للديون المشكوك في تحصيلها و18 ٪ للديون المشكوك مسبقا في تحصيلها.

في عام 2018، بلغ إجمالي ودائع الزبناء 928 مليار درهم، بزيادة 2.9 ٪ عن 5.5 ٪ في العام السابق. ويعكس هذا التباطؤ انخفاض ودائع المغاربة المقيمين بالخارج وتباطؤ ودائع الأفراد المقيمين والذين انتقلوا إلى استثمارات بديلة في شكل منتجات التأمين البنكي والقيم المنقولة.

وارتفعت الودائع المقومة بالدرهم، والتي تمثل 98 ٪ من إجمالي الودائع، بنسبة 3.3 ٪ مقابل 5.2 ٪ في عام 2017. وانخفضت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 10.7 ٪، بعد ارتفاع بنسبة 20 ٪ في العام الماضي.

وحسب الصنف، ارتفعت ودائع تحت الطلب بنسبة 2.4٪ إلى 566.3 مليار درهم. وارتفعت الودائع في شكل حسابات الادخار بنسبة 3.5 ٪ إلى 158.8 مليار دولار. وارتفعت الودائع لأجل، التي وصلت مبالغها المستحقة حوالي 170 مليار، بنسبة 0.9٪، مدفوعة بشكل رئيسي من قبل الشركات العامة والخاصة، بعد انخفاضها بنسبة 2.2 ٪ في العام السابق. ومن جانبها، استمرت الودائع لأجل للأفراد في الانخفاض.

الرسم البياني رقم 13: تطور حصة الفئات المختلفة

من الودائع لدى البنوك (ب٪)

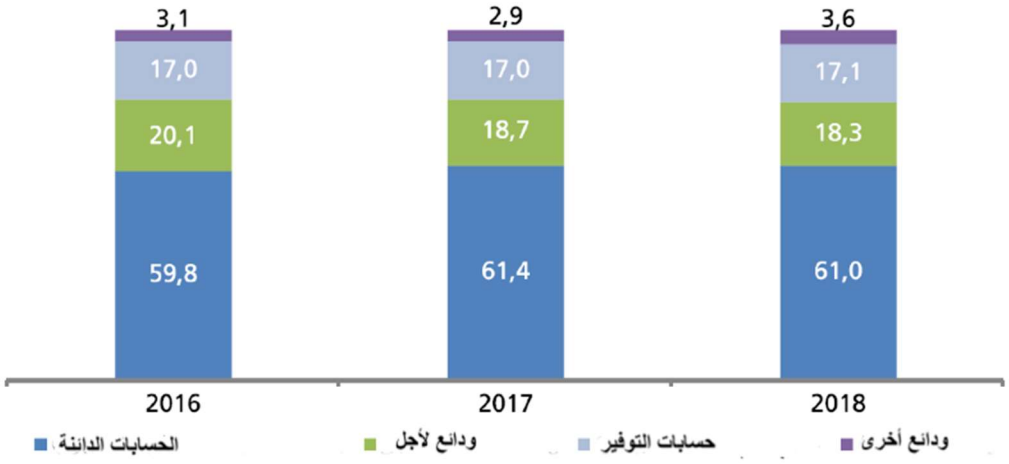

المصدر: بنك المغرب

بلغ صافي ربح البنوك 11.1 مليار درهم، بزيادة 2.9 ٪، بعد 17.6 ٪ في عام 2017. وبقيت ربحية الأصول (ROA) وكذلك العائد على حقوق المساهمين (ROE) مستقرين على التوالي عند 0.9 ٪ و9.5 ٪.

في نهاية عام 2018، بلغ مجموع الأموال الاحترازية للبنوك ما يقرب من 138 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها نحو 12 مليار درهم مقارنة بشهر دجنبر 2017. وهي مقسمة بين رأس المال من الفئة 1 بمبلغ 102 مليار درهم، والذي يشكل ما يقرب من 98٪ من الرأسمال الأساسي، والفئة 2 بمبلغ 36 مليار درهم.

ارتفع متوسط نسبة الملاءة المالية إلى 14.7 ٪ بالمقارنة بالحد الأدنى التنظيمي البالغ 12 ٪. وبلغت نسبة رأس المال من الفئة الأولى 10.9 ٪ للحد الأدنى التنظيمي البالغ 9 ٪. وبلغ متوسط نسبة رأس المال الأساسي من الفئة الأولى 10.7 ٪ للحد الأدنى التنظيمي البالغ 8 ٪.

الرسم البياني رقم 14: تطور حقوق المساهمين ونسبة الملاءة البنكية (على أساس تجاري)

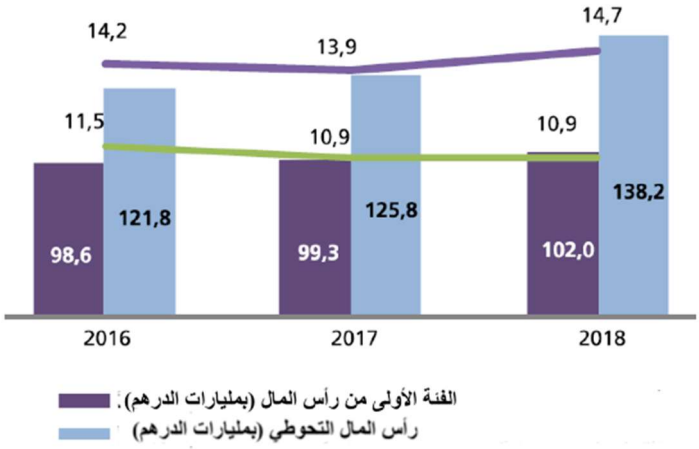

المصدر: بنك المغرب

الجدول 7: المؤشرات الأساسية للقوة المالية – الأساس التجاري

	2016	2017	2018
كفاية رأس المال			
نسبة الملاءة	14,2	13,8	14,7
رأس المال الأساسي/ إجمالي المخاطر المرجحة	11,5	10,6	10,7
(الديون المستحقة الصافية من المخصصات (كحصة من حقوق الملكية	17,3	15,8	16,5
جودة الأصول			
(معدل الديون المستحقة (الديون المستحقة / مجموع القروض)	7,6	7,5	7,3
التوزيع القطاعي للقروض			
قروض لفائدة القطاع الأولي	5,7	5,6	5,9
قروض لفائدة قطاع البناء والأشغال العمومية	11,2	11,3	10,5
قروض لفائدة قطاع الصناعة التحويلية	16,2	15,3	14,6
قروض لفائدة قطاع الإدارة العمومية والسلطات المحلية	4,7	4,9	8,4
قروض لقطاع التجارة	6,4	6,7	6,4
قروض لقطاع السياحة	1,9	1,8	1,6

	2016	2017	2018
الأسر	32,4	32,6	31,9
قروض لفائدة القطاعات أخرى	21,5	21,8	20,7
النتيجة والربحية			
متوسط العائد على الأصول (ROA)	0,8	0,9	0,9

متوسط العائد على حقوق المساهمين (ROE)	8,6	9,5	9,5
هامش الفوائد / صافي الدخل البنكي (NBI)	68,6	70,1	71,2
مصروفات التشغيل العامة / الناتج القومي الإجمالي	49,3	50,6	50,7
سيولة			
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	14,5	13,7	12,1
الأصول السائلة / الالتزامات قصيرة الأجل	18,6	17,3	15
صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية / الأموال الخاصة	4,1	7,0	6,9

المصدر: بنك المغرب

ب. توزيع الودائع البنكية

تظهر البيانات البنكية المتاحة في نهاية عام 2018 أن الودائع غير المسددة المستحقة للتغطية من الصندوق الجماعي لضمان الودائع (FCGD) بلغت 846.5 مليار درهم، بانخفاض 1.3 ٪ مقارنة بنهاية عام 2017.

بلغ متوسط مبلغ هذه الودائع 45000 درهم، وبلغ 36000 درهم للأشخاص الطبيعيين، و153800 درهم للأشخاص الاعتباريين.

وفيما يتعلق بتوزيع الودائع المؤهلة من حيث عدد المبالغ وأقساطها، هناك مستوى عال من التركيز، مما يعكس هيمنة المودعين الصغار في بنية ودائع البنوك، والذي لا يزال كما هو في البلدان الناشئة والمتقدمة.

الرسم البياني 15: توزيع الودائع المؤهلة حسب الشرائح

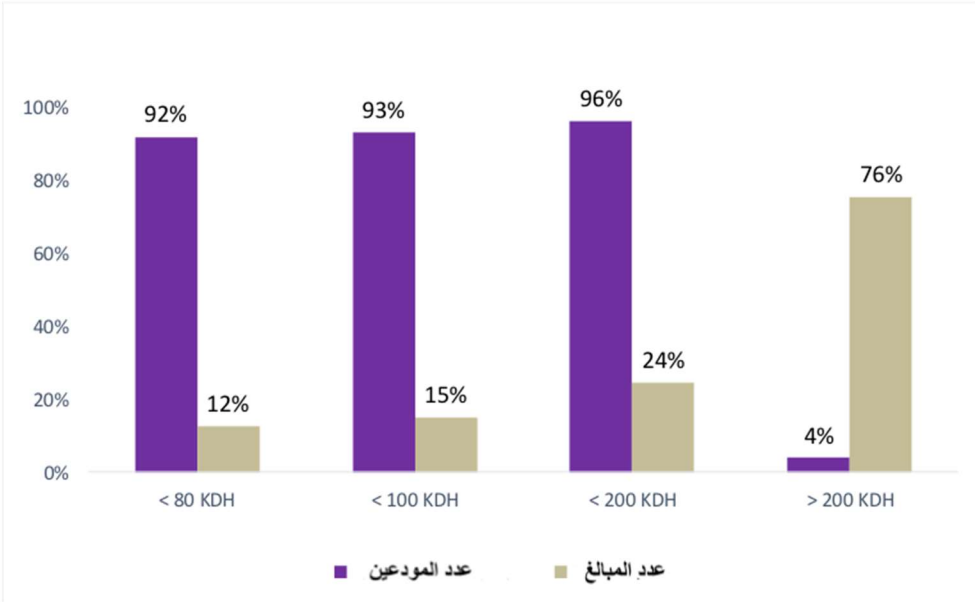

المصدر: بنك المغرب

يمثل المودعون، الذين لا تتجاوز أصولهم 80.000 درهم، ما يقرب من 92٪ من إجمالي عدد المودعين ويملكون 12٪ من إجمالي الودائع المؤهلة. وأولئك الذين لا تتجاوز أصولهم 100.000 درهم يمثلون 93٪ من إجمالي عدد المودعين ولديهم حوالي 15٪ من إجمالي الودائع المؤهلة. ومن جانبهم، يمثل المودعون الذين تتجاوز أصولهم 200.000 درهم، ما يقرب من 4 ٪ من إجمالي عدد المودعين ويركزون 76 ٪ من إجمالي الودائع المؤهلة.

الجدول 8: توزيع الودائع المؤهلة حسب الشرائح في عام 2018

شريحة المبالغ بالدرهم	عدد المودعين (الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين)		مبلغ الودائع (الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين)	
	المجموع	الح	المجموع	الحصة
مجموع الحسابات التي لا يتجاوز مبلغها 80.000 درهم	17 271 633	91,82%	105 269 012 016	12,44%
مجموع الحسابات التي لا يتجاوز مبلغها 100.000 درهم	17 504 133	93,06%	126 097 913 188	14,90%
مجموع الحسابات التي لا يتجاوز مبلغها 200.000 درهم	18 080 721	96,13%	207 203 282 702	24,48%
مجموع الحسابات التي يتجاوز مبلغها 200.000 درهم	728 703	3,87%	639 251 680 383	75,52%

المصدر: بنك المغرب

يشير توزيع الودائع حسب الشريحة للأشخاص الطبيعيين المؤهلين إلى أن المودعين جميعهم تقريبًا لديهم أقل من 200.000 درهم ويمثلون 31٪ من قيمة ودائعهم. وتمثل الودائع المتبقية 69٪ من الحجم الإجمالي وتحتفظ بها 4٪ من المودعين.

ويبقى هذا التركيز أكثر وضوحا لدى الأشخاص الاعتباريين. وفي الواقع، تمثل الودائع التي تقل عن 200.000 درهم 7 ٪ من الودائع وتملكها 94 ٪ من المودعين. وتمثل الودائع المتبقية 93٪ من الحجم الإجمالي وتحتفظ بها 6٪ من المودعين.

الرسم البياني 16: توزيع الودائع حسب الشرائح والمودعين

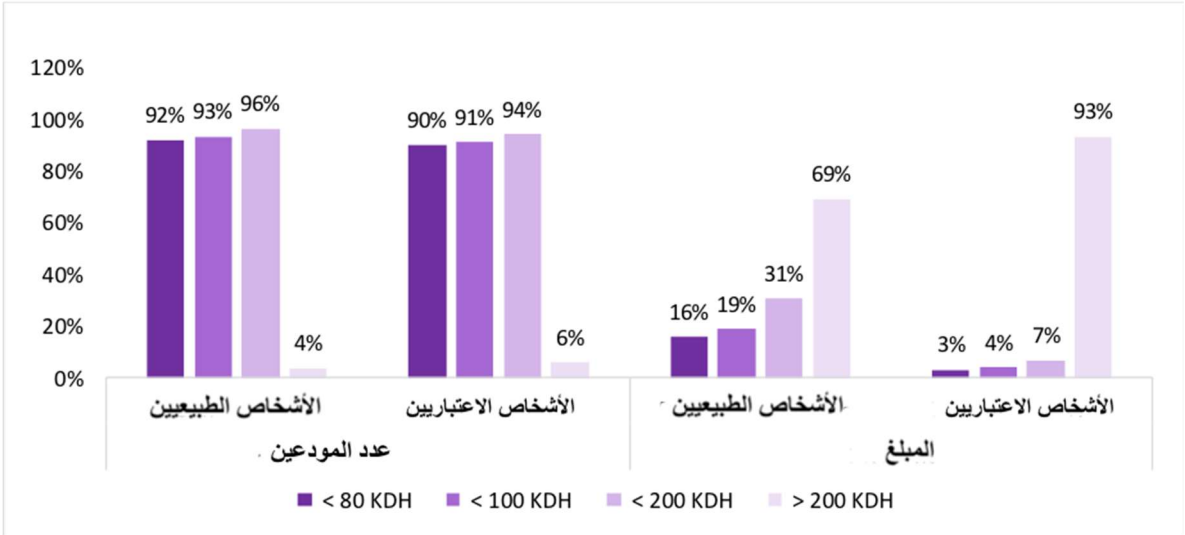

المصدر: بنك المغرب

الجزء الثالث :
أحدث التطورات على المستوى الدولي في مجال ضمان الودائع والقرار البنكي

الجزء الثالث: أحدث التطورات على المستوى الدولي لضمان الودائع والقرار البنكي

1. الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع (IADI)[1]

في عام 2018، نشرت الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع وثيقتين مرجعيتين، الأولى عن المقاربات وأفضل الممارسات الدولية لتحديد الحجم المستهدف الأمثل لصناديق ضمان الودائع؛ والثانية عن حكامة النظم الشرعية لضمان الودائع الإسلامية .

وفيما يتعلق بتحديد الحجم المستهدف الأمثل لصناديق ضمان الودائع، تسرد الوثيقة ذات الصلة أولاً العوامل الرئيسية التي ينبغي مراعاتها عند تحديد الحجم المستهدف الأمثل. وتغطي هذه العوامل، التي يبلغ عددها 6، المجالات التالية:

i. **بنية النظام المالي وخصائصه.** ويتعلق الأمر بعدد المؤسسات المالية الأعضاء في نظام ضمان الودائع، ووضعها المالي والاحترازي، ومستوى التمركز داخل النظام المالي، ومخاطر التعرض التي يتعرض لها صندوق ضمان الودائع، وتاريخ الخسائر التي عانى منها، واحتمال التخلف عن السداد، والروابط عبر الحدود، وتصنيف الودائع والمودعين المؤهلين.

ii. **الإطار القانوني المعمول به في البلاد**. يتعلق الأمر على وجه الخصوص بالإطار القانوني الذي يحكم نظام ضمان الودائع والقرار البنكي، بغض النظر عن إطار القانون العام. ويأخذ هذا العامل، أيضا، في الاعتبار النظام القضائي في البلد وكذلك القوانين التي تحكم المعاملات المالية.

iii. **التنظيم الاحترازي وكذلك الإطار الإشرافي ونظام القرار.** ويتعلق الأمر بالرصد المبكر للصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية الأعضاء والتدابير التصحيحية، والمقاربات في ما يخص القرار البنكي، والصلاحيات المسندة إلى نظام ضمان الودائع للتدخل المبكر ومعالجة حالات الإفلاس البنكي.

iv. **الظروف الاقتصادية الكلية.** ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالشروط التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على استقرار النظام المالي بشكل عام، فضلا عن المعدلات المحتملة للتخلف عن سداد البنوك الأعضاء في نظام ضمان الودائع.

v. **توافر مصادر التمويل في حالات الطوارئ والولوج إليها**. وهذه هي مصادر التمويل الخارجية المتاحة لنظام ضمان الودائع لتغطية احتياجاته السريعة فيما يتعلق بتعويض المودعين. ومن بين هذه المصادر، توجد خطوط التمويل المتاحة لنظام ضمان الودائع من قبل الحكومة.

vi. **الإطار المحاسبي ونظام المنشورات المالية.** ويتعلق الأمر في الأساس بالمعايير المحاسبية القابلة للتطبيق، فضلا عن القواعد التي تتيح تحديد المخاطر ونظام تدقيق الحسابات والرقابة الداخلية.

[1] IADI هي رابطة تأسست في 6 مايو 2002 ومقرها في بنك التسويات الدولية (BIS) في بازل بسويسرا. ويغطي عملها بشكل خاص المجالات المتعلقة بخطة ضمان الودائع.

وتعرض الوثيقة الطرق الرئيسية الثلاثة المستخدمة لتحديد الحجم المستهدف الأمثل. وتشمل ما يلي:

أ. الطريقة التقديرية أو المقاربة الكمية.
ب. الطريقة الإحصائية لتقدير توزيع الخسائر.
ت. الطريقة الموحدة التي تجمع بين الطريقتين السابقتين استنادا إلى مشورة الخبراء.

ويتم تقديم تفاصيل كل طريقة في الإطار رقم 2.

الإطار رقم 2: لمحة موجزة عن الطرق الثلاثة التي أشارت إليها الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع (IADI)

الطريقة التقديرية أو المقاربة الكمية

تعتمد الطريقة التقديرية أو المقاربة الكمية على حكم الخبراء ومشورتهم. وبموجب هذه الطريقة، ستحدد شركة تأمين الودائع الحجم المستهدف الكافي لتغطية تعرضها المحتمل للودائع المغطاة لجميع البنوك الصغيرة وبعض البنوك المتوسطة الحجم. وعلاوة على ذلك، تعكس هذه الطريقة آراء الخبراء بالرجوع إلى أفضل الممارسات الدولية والوضع المحدد لمؤسسة ضمان الودائع. وقد يتم أو لا يتم تضمين البيانات التاريخية عن إخفاقات البنوك والخسائر ذات الصلة في التحليل، الذي يشكل أساس هذه الطريقة التقديرية.

وكما هو موضح في وثيقة الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع (IADI) لعام 2011 بشأن تقييم كفاية صندوق ضمان الودائع، فإن مقاربة نسبة الاحتياطي المستهدف (RRC) مقاربة محورية في الطريقة التقديرية لتحديد الحجم المستهدف للصندوق. وفي الواقع، فإن نسبة الاحتياطي المستهدف (RRC) هي العلاقة بين صندوق ضمان الودائع ومجموع الودائع؛ ويستند هامش أمان صندوق ضمان الودائع إلى مشورة الخبراء. ومع ذلك، تقدر نسبة الاحتياطي المستهدف (RRC) قوة صندوق ضمان الودائع دون مراعاة مستوى الموارد المالية التي يمكن تعبئتها من قبل مؤسسة ضمان الودائع والتي تتوافق مع الحد الأقصى للتغطية. وفي الحالات التي يكون فيها حد التغطية أعلى حيث تكون ظروف السوق غير مواتية، يجب أن يكون لصندوق ضمان الودائع هامش أمان أكبر لتغطية الخسائر التي تتجاوز موارد الصندوق.

الطريقة الإحصائية لتقدير توزيع الخسائر

تتضمن الطريقة الإحصائية عادة تقدير توزيع خسائر مؤسسة ضمان الودائع؛ ويمكن استخدامها لتحديد المستوى المناسب للموارد المالية لمؤسسة ضمان الودائع. وقد أشار منشور الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع (IADI) لعام 2011، حول تقييم مدى كفاية صندوق ضمان الودائع على أساس تحليل المخاطر إلى مختلف مقاربات ونماذج مختلفة يمكن استخدامها لتحديد مدى كفاية صندوق ضمان الودائع. ويستند تقييم مدى كفاية صندوق ضمان الودائع إلى تحليل المخاطر باستخدام منهجيات إحصائية، بدلا من الطريقة التقديرية، التي تستند إلى حكم الخبراء و/ أو تتضمن تاريخ إخفاقات البنوك.

الإطار 2: لمحة موجزة عن الطرق الثلاثة التي أشارت إليها الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع (IADI) (تتمة)

تقدر منهجية القيمة المعرضة للمخاطر الخسائر المغطاة لمؤسسة ضمان الودائع؛ وتتطلب أن يكون صندوق ضمان الودائع كافياً لتغطية الخسائر المتوقعة والخسائر غير المتوقعة. وتُقدَّر الخسائر غير المتوقعة باستخدام طريقة المحاكاة الإحصائية أو *"محاكاة مونت كارلو"* . ويتجلى تحليل الخسائر المتوقعة في تقدير الودائع المغطاة للبنوك الأعضاء، بناءً على التعرض في حالة عدم الأداء ((EAD، وهو عنصر خارجي معروف مسبقًا، واحتمال التخلف عن السداد (PD) للبنوك الأعضاء، وحصة الخسائر غير القابلة للاسترداد للأصول البنكية المصفاة والخسارة الناتجة عن التخلف عن السداد(LGD) ، والتي تُعرَّف بأنها نسبة الخسائر في حالة التقصير والتعرض في حالة عدم الأداء.

يمكن حساب احتمالات التخلف عن السداد للبنوك الأعضاء باستخدام ثلاث طرق:

1) طريقة التصنيف الائتماني التي بموجبها يتم تقدير احتمالات التخلف عن السداد على أساس التصنيفات الائتمانية للبنوك الأعضاء المطورة داخليًا، إما عن طريق مؤسسة ضمان الودائع، أو المقدمة من وكالات التصنيف مثل ستاندرد آند بورز Standard & Poor's، موديز Moody's، وفيتش Fitch.

2) نماذج الاقتصاد القياسي حيث يتم تقدير احتمالات التخلف عن السداد عن طريق استخدام نماذج مثل logit ، probit، probit الترتيبي ونماذج المدة.
3) تحليل السوق باستخدام المعلومات المتاحة في الأسواق المالية.

ويجب إخضاع هذه النماذج دائمًا لاختبارات الرقابة لضمان قابلية مقارنة نتائج تقدير احتمال التخلف عن السداد.

طريقة موحدة تجمع بين طريقتين:

تستخدم هذه الطريقة الموحدة الطريقة الإحصائية المرتبطة بالمقاربة التقديرية التي تستند إلى الخبرة التاريخية أو مشورة الخبراء.

وأخيرًا، تعرض الوثيقة المذكورة أعلاه أدوات لتقدير المدة القصوى للوصول إلى الحجم المستهدف، مع مراعاة وسائل التمويل المتاحة جميعها في الأوقات العادية وفي حالات الأزمات على حد سواء.

أما الوثيقة الثانية، والتي تتناول حكامة الشريعة الإسلامية ضمن أنظمة ضمان الودائع الإسلامية، تُعرّف هذه الأخيرة بأنها "هياكل وعمليات تضعها المنظمة من أجل ضمان الامتثال لقواعد الشريعة الإسلامية. وتكمل هذه الهياكل والعمليات هيكل الحكامة داخل هذه المنظمة".

وتؤكد هذه الورقة على أهمية مكون الشريعة الإسلامية لصناديق ضمان الودائع الإسلامية وتدرج المجالات التي تتطلب الالتزام بأحكام الشريعة. وتشمل هذه المجالات تحصيل الاشتراكات على أساس الودائع الإسلامية وكذلك الأنشطة الاستثمارية لهذه المساهمات. وتشدد هذه الوثيقة على الحاجة إلى ضمان الإدارة المنفصلة لصناديق الضمان، في حالة وجود الصناديق التقليدية والإسلامية جنبا إلى جنب، من خلال التأثير في صناديق الضمان هذه فقط على النفقات والإيرادات الخاصة بها. وفي حالة إفلاس أي مصرف إسلامي، ينبغي استخدام موارد صندوق ضمان الودائع الإسلامية فقط لغرض سداد المودعين لذلك البنك، وإذا لزم الأمر، لحامل الودائع الاستثمارية.

في حالة عدم كفاية الموارد المالية من صندوق ضمان الودائع الإسلامية، ينبغي أن يتوافق التمويل الإضافي مع أحكام الشريعة وأن يستند إلى الأدوات التي تتوافق مع قواعده. وفي حالة قرار البنك، يجب أن تأخذ أدوات القرار مثل بريدج بنك (بنك الجسر) في الاعتبار خصائص البنك الإسلامي المتعثر ونموذج أعماله. وتوصي الوثيقة بإجراء مراجعة دورية وفق أحكام الشريعة للمعاملات التي تتم نيابة عن صندوق ضمان الودائع الإسلامية.

2. منشورات مجلس الاستقرار المالي

خلال عام 2018، نشر مجلس الاستقرار المالي (FSB) عدة وثائق، نهائية واستشارية في الوقت نفسه، حول مواضيع مختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقرار البنكي. في هذا السجل، نُشرت وثيقتان ختاميتان تتناولان على التوالي عناصر استراتيجية تمويل لتنفيذ خطة القرار ومبادئ تنفيذ استراتيجية الإنقاذ المالي بمشاركة داخلية "bail-in".

تحدد الوثيقة المتعلقة بعناصر استراتيجية التمويل من أجل تنفيذ خطة القرار المبادئَ التوجيهية لوضع خطة تمويل، استنادا إلى المبادئ التوجيهية، والتي وضعها مجلس الاستقرار المالي (FSB) عام 2016 بشأن التمويل المؤقت اللازم لضمان القرار الصادر عن بنك دولي ذي الأهمية النظامية من جهة، ومن جهة أخرى وبشأن معايير الرقابة والقرار الحالية المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة وخطط القرار.

على هذا النحو، حددت هذه الوثيقة مجموعة من العناصر الأساسية لاستراتيجية التمويل التي تغطي المجالات التالية:

- قدرات البنك الدولي ذي الأهمية النظامية على تسهيل الرصد، والخضوع للتقارير، وتقدير متطلبات التمويل اللازمة للقرار ولتنفيذ استراتيجية التمويل؛
- وضع خطة لتمويل القرار من قبل السلطات (بلد المنشأ والبلد المضيف)؛
- استخدام أصول البنك الدولي المعني وكذلك مصادر التمويل الخاصة؛
- الولوج المؤقت إلى التمويل من قبل القطاع العام وكذلك التسهيلات العادية للمصارف المركزية المعنية؛
- تبادل المعلومات والتنسيق بين السلطات (بلد المنشأ والبلد المضيف).

فيما يتعلق بالوثيقة الثانية حول المبادئ المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الإنقاذ المالي بمشاركة داخلية[2]، اعتبر مجلس الاستقرار المالي FSB أنها تشكل عنصراً أساسياً في استراتيجيات قرارات البنوك الدولية ذات الأهمية النظامية.

بالنسبة لمجلس الاستقرار المالي (FSB)، تسمح استراتيجية الإنقاذ المالي بمشاركة داخلية بتنفيذ عملية إعادة الرسملة الممولة من الدائنين في إطار قرار منظم وذلك لتقليل آثار القرار المذكور على الاستقرار المالي إلى أدنى حد وضمان استمرارية الأنشطة الأساسية وفي الوقت نفسه لتجنب تعريض دافعي الضرائب للخسائر التي من المحتمل أن تنشأ عن التصفية.

وعليه، تقترح هذه الوثيقة مجموعة من المبادئ لمساعدة السلطات على تنفيذ استراتيجيات قرارات البنوك الدولية ذات الأهمية النظامية. وتشمل هذه المبادئ ما يلي:

- معلومات عن الصكوك والديون التي تدخل في نطاق استراتيجية الإنقاذ المالي بمشاركة داخلية؛
- تقييمات لدعم تطبيق استراتيجية الإنقاذ المالي بمشاركة داخلية؛
- عمليات تعليق أو إلغاء قائمة الأوراق المالية المؤهلة، لإبلاغ الدائنين المعنيين وتسليم أوراق مالية جديدة أو شهادات قابلة للتداول بعد القرار؛
- متطلبات قانون القيم المنقولة ومتطلبات البورصة خلال استراتيجية الإنقاذ المالي بمشاركة داخلية؛

[2] يتعلق الأمر بآلية إعادة الرسملة للبنك المتعثر والتي تتمثل، وفقا لشروط معينة، في تحويل أدوات الدين الخاصة به إلى أسهم عادية.

3. منشورات لجنة بازل

في مارس 2018، نشرت لجنة بازل وثيقة حول أطر التدخل المبكر من قبل السلطات الإشرافية. وتكمن فائدة هذه الوثيقة في أنها تحدد التدابير التصحيحية التي يتعين على هذه السلطات اتخاذها من أجل تقليل تأثير البنك المعسر على نظام ضمان الودائع. وتشدد هذه الوثيقة أيضًا على ضرورة وضع إطار للتنسيق والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك نظام ضمان الودائع.

الإطار رقم 3: نظام الإنذار المبكر الذي طورته الوكالة الفدرالية الأمريكية لضمان الودائع (FDIC)

قامت الوكالة الفدرالية لضمان الودائع بتطوير نموذج تصنيف إحصائي يسمىSCOR، استنادًا إلى مقاربة CAMELS (الأسهم الخاصة، وجودة الأصول، والإدارة، والربحية، والسيولة، وحساسية مخاطر السوق) التي تستخدمها كل ثلاثة أشهر استنادا إلى بيانات التقارير البنكية بناءً على نموذج السجل المطلوب لتصنيفات CAMELS.

وبالتالي، يقارن النموذج بين بيانات تقرير السنة السابقة والتصنيف الحالي، الناتج عن مهام المراقبة في الموقع.

تسمح هذه المقارنة بإسناد المعاملات إلى النتائج التي تم الحصول عليها، والتي تستخدم لاحقًا وبالتزامن مع البيانات الحالية لتقارير البنوك لتقدير التصنيفات المستقبلية.

الجزء الرابع :
أنشطة الشركة في 2018

الجزء الرابع: أنشطة الشركة في 2018

1. حول الشركة

تأسست الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية، وهي شركة مغفلة برأسمال قدره مليون درهم، في مايو 2015 من قبل بنك المغرب والقطاع البنكي، بموجب أحكام الفصل 3 من الباب الرابع من القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. ويملك رأس مال الشركة بالتساوي كل من بنك المغرب ومؤسسات الائتمان الـ 16 المنخرطة حاليا في نظام ضمان الودائع.

تخضع مهام وأنشطة الشركة، لمقتضيات القانون المذكور أعلاه رقم 103.12 والنصوص المتخذة لتطبيقه، وكذلك نصوص القانون رقم 95-17 المتعلقة بالشركات المغفلة، بصيغته المعدلة والمتممة. كما أنها تستند إلى المبادئ الأساسية لأنظمة الضمان الفعالة، الصادرة في يونيو 2009 والتي تم مراجعتها في عام 2014 من قبل لجنة بازل والرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع (IADI).

تتمثل المهمة الرئيسية للشركة في تدبير صناديق ضمان ودائع البنوك التقليدية والتشاركية وكذلك المساهمة في تسوية صعوبات مؤسسات الائتمان الأعضاء. وبموجب أحكام القانون رقم 12-103 المذكور أعلاه، يجوز أيضاً أن يعين والي بنك المغرب شركة SGFG مديرا مؤقتا لمؤسسة ائتمان عضو تواجه صعوبات.

وفقًا للقانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها، تخضع أنشطة الشركة لدفتر التحملات الذي أعده بنك المغرب والتي تحدد بشكل خاص:

- الالتزامات المتعلقة بحسن سير الشركة؛
- شروط مساهمتها في تسوية صعوبات مؤسسات الائتمان؛
- القواعد الأخلاقية التي يجب أن يحترمها مجلس إدارتها وموظفوها؛
- شروط تبادل المعلومات بينها وبين بنك المغرب.

ومن الناحية التشغيلية، تعمل الشركة على ضمان:
- تدبير الصندوق الجماعي لتدبير الودائع (FCGD)؛
- متابعة تحصيل الاشتراكات السنوية من المؤسسات المنخرطة؛
- وضع آلية مناسبة لتعويض المودعين في حال عدم توافر أموالهم والأصول المؤهلة[3]؛
- شروط استخدام أي إصدار سندات في حالة عدم كفاية الموارد المتاحة؛

[3] ما يصل إلى أقصى مبلغ لكل مودع، الذي يحدده بنك المغرب. ويبلغ هذا المبلغ حاليا 80.000,00 درهم.

- شروط تقديم، كتدبير احتياطي واستثنائي، لمؤسسة ائتمان أو بنك تشاركي في وضعية صعبة مساعدات قابلة للإرجاع؛
- الشروط المتعلقة بأخذ مساهمة في رأس مال مؤسسة ائتمان أو بنك تشاركي يواجه وضعية صعبة؛
- الشروط المتعلقة بأخذ مساهمة في رأس مال الكيانات الناتجة عن تطبيق أحكام الفقرات 2 و3 و4 من المادة 115 من القانون البنكي؛
- التدخل، باعتبارها مديرا مؤقتا لمؤسسة ائتمان؛
- توفير المعلومات الضرورية للعموم والمتعلقة بإنجاز مهمتها.

2. أجهزة الحكامة والهيكل التنظيمي للشركة

أ. مجلس الإدارة [4]

يشكل مجلس الإدارة الجهاز المسؤول عنه اتخاذ القرارات والإشراف على أعمال الشركة. ويجتمع بدعوة من رئيسه مرتين في السنة على الأقل أو كلما دعت الضرورة ذلك.

يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بالمسؤوليات القانونية والتنظيمية الموكلة لشركة SGFG. ويعتمد في هذا الصدد على القرارات المتعلقة بالخصوص ب:

- استراتيجية الشركة،
- ميزانية الشركة السنوية،
- السياسة الاستثمارية أموال الصندوقين،
- أنظمة وإجراءات الشركة الداخلية،
- تعيين مدقق حسابات الشركة،
- استراتيجية التواصل الخارجي،
- القواعد الأخلاقية المنطبقة على موظفي الشركة،
- سياسات التعاون وتبادل المعلومات مع الجمعيات أو المؤسسات الأجنبية المسؤولة العاملة في الميدان نفسه.

ب. اللجان الداخلية

أنشأ مجلس إدارة الشركة ثلاث لجان داخلية لمساعدته في عمله. وتشمل هذه اللجان لجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة الاستثمار، ولجنة التدخل.

تتمثل مهمة **لجنة التدقيق والمخاطر** في دراسة :
- الحسابات والتقارير المالية الموجزة قبل عرضها على مجلس الإدارة،
- عملية اختيار المراجع الخارجي لصناديق الضمان ومدقق حسابات الشركة،
- المسائل المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ونظام إدارة المخاطر.

يرأس اللجنة المدير العام لبنك المغرب وتتكون من عضوين مستقلين وبالإضافة إلى المدير العام للشركة. وتجتمع اللجنة مرتين في السنة.

تتمثل مهمة **لجنة الاستثمار** في تنفيذ للتوجهات والإرشادات التي يحددها مجلس الإدارة فيما يتعلق بسياسة الاستثمار والوقاية من المخاطر المالية والسيطرة عليها.
كما أنها مسؤولة عن متابعة تنفيذ وتكييف التوزيع الاستراتيجي للأصول وتضمن تنفيذ سياسة الاستثمار على نحو سليم. وترفع تقارير إلى مجلس الإدارة عن القرارات المتخذة والنتائج والأداء المحرز في إدارة موارد صناديق الضمان.

[4] انظر الصفحة 6 لمعرفة التشكيل المجلس الإدارة.

يرأس لجنة الاستثمار عضو مجلس إدارة مستقل وتضم المدير العام للشركة. وتجتمع 4 مرات في السنة.

تتولى **لجنة التدخل** مسؤولية دراسة جميع المسائل التي تدخل في نطاق اختصاص الشركة والمتعلقة بتسوية الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان الأعضاء، لا سيما تلك المتعلقة بما يلي:

1. شروط وأحكام منح القروض القابلة للسداد لمؤسسة ائتمان عضو؛
2. شروط وأحكام الحصول على أسهم في رأس مال مؤسسة ائتمان عضو أو رأس مال الكيانات الناتجة عن تطبيق أحكام الفقرات 2 و3 و4 من المادة 115 من القانون رقم 103.12 المتعلقة بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها؛
3. عملية تعويض المودعين لمؤسسة ائتمان عضو.

يرأس لجنة التدخل المدير العام لبنك المغرب وتتكون من عضوين مستقلين، ومن المدير العام للشركة وكذلك رئيس قسم الرقابة البنكية الذي ينتمي إلى بنك المغرب. وتجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة وكلما اقتضت الضرورة ذلك.

ت. الهيكل التنظيمي

يقوم الهيكل التنظيمي للشركة على أعمالها الأساسية التي تمكنها من أداء مهامها في ظروف جيدة.

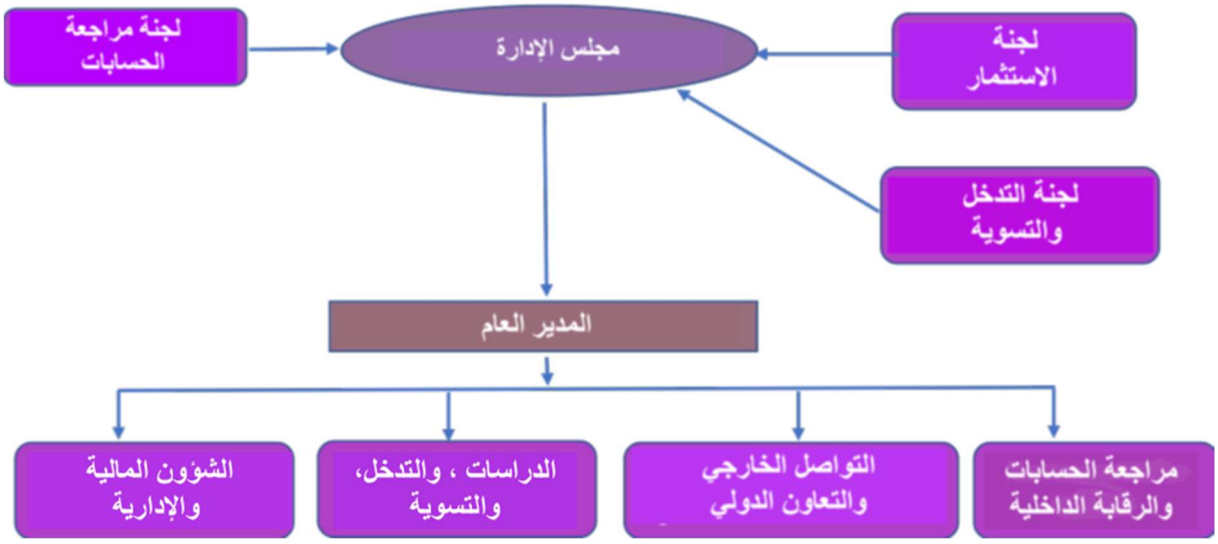

ينقسم تنظيم الشركة إلى أربعة كيانات:

(i) الشؤون المالية والإدارية،
(ii) الدراسات، والتدخل، والتسوية،
(iii) الاتصال الخارجي والتعاون الدولي،
(iv) مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية.

تشمل اختصاصات الكيان المسؤول عن الشؤون المالية والإدارية المهام الرئيسية التالية:

- السهر على تنفيذ جميع الأعمال المتعلقة بالتدبير المالي للشركة وصندوق ضمان الودائع؛
- تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية المعمول بها؛
- السهر على إعداد البيانات المالية والتقارير ذات الصلة؛
- ضمان التنسيق بين الأنشطة الإدارية والمحاسبية والمتعلقة بميزانية الشركة.

وتتمثل مهمة الكيان المسؤول عن الدراسات والتدخل والتسوية في:

- ضمان تحليل البيانات لتقييم المخاطر البنكية؛
- إعداد خطط تدخل الشركة بالتشاور مع المصالح المختصة ذات الصلة في بنك المغرب؛
- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية.

ويضطلع الكيان المسؤول عن الاتصال الخارجي والتعاون الدولي بالمسؤوليات التالية:

- المشاركة في تعزيز أنشطة الاتصالات الداخلية والخارجية للشركة؛
- إعداد وتنظيم أنشطة التوعية العامة بشأن مزايا وقيود نظام ضمان الودائع البنكية؛
- ضمان تتبع اتفاقيات التعاون مع الشركاء.

ويعمل الكيان المسؤول عن مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية على:

- السهر على تنفيذ خطة الرقابة الداخلية؛
- وضع الإجراءات والسهر على تطبيقها وفقًا للمعايير المعمول بها؛
- ضمان فعالية الرقابة الداخلية وضمان رفع التقارير بانتظام إلى الإدارة العامة للشركة؛
- تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية وضمان معالجتها وتتبعها؛
- تحديد وتنفيذ خطط المراجعة الداخلية للحسابات؛
- الإشراف على أنشطة المراجعة الداخلية للشركة وتنسيقها؛
- مراقبة تنفيذ التوصيات المقدمة خلال مهمات التدقيق وبعد تقييم المخاطر؛
- إعداد تقارير المراجعة الداخلية لفائدة الإدارة العامة والتدقيق ولجنة المخاطر؛
- متابعة توصيات لجنة مراجعة الحسابات والمخاطر لضمان سلامة نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة.

ث. أهم الأحداث الرئيسية

يناير 2018	- عقد الاجتماع الخامس للجنة التدقيق والمخاطر.
	- المشاركة في مؤتمر القرار البنكي الذي نظمته الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع **IADI**في بازل، سويسرا.
مارس 2018	- عقد الاجتماع الثامن للجنة الاستثمار.
	- عقد الاجتماع السادس للجنة التدقيق والمخاطر.
	- عقد الاجتماع السادس لمجلس الإدارة.
	- طرح مناقصة للاستعانة بمصادر خارجية لتدبير جزء من موارد الصندوق الجماعي لتدبير الودائع **FCGD**.
	- المشاركة في حلقة دراسية تدريبية نظمتها المؤسسة الفدرالية لضمان الودائع **(FDIC)** لأعضاء رابطة **IADI** في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية**..**
أبريل 2018	- عقد اجتماع في باريس مع البنوك المغربية التي تتخذ من فرنسا مقرا لها للاستفسار عن تنفيذ عرض العميل الفردي **(VUC)** بغرض تعويض المودعين.
مايو 2018	- عقد الاجتماع التاسع للجنة الاستثمار.
يونيو 2018	- عقد أعمال الجمعية العامة العادية للشركة
	- توقيع السيد والي من بنك المغرب لدفتر تحملات الشركة.
يوليوز 2018	- اعتماد لجنة مؤسسات الائتمان المعممة رقم 6 **2018 / W /** بشأن شروط دفع الاشتراكات في **FCGD**
	- اعتماد لجنة المؤسسات الائتمانية للدورية رقم 7 **2018 / W /** حول طرق تدبير موارد الصندوق الجماعي لتدبير الودائع **FCGD** من قبل الشركة وتدخلاتها.
	- المشاركة في جولة دراسية لنظام ضمان الودائع الألمانية **(EIS)** في كولونيا.
غشت 2018	- المشاركة في جولة دراسية لمخطط ضمان الودائع في ماليزيا.

أكتوبر 2018	- عقد الاجتماع العاشر للجنة الاستثمار. - مشاركة الشركة في أعمال المؤتمر السنوي والجموع العامة للرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع **IADI** في بازل، سويسرا. - إعادة انتخاب الشركة كنائب لرئيس اللجنة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدعم من للرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع **IADI** . - انتخاب الشركة عضوا في مجموعة العمل التي تم إنشاؤها بشكل مشترك بين **IADI** و **IFSB** لوضع النظم الأساسية لخطط ضمان الودائع البنكية التشاركية. - المشاركة في أعمال الاجتماع التاسع للجنة الإقليمية للشرق الأوسط وإفريقيا. - عقد الاجتماع السابع للجنة التدقيق والمخاطر. - طرح مناقصة لإجراء دراسة جدوى بشأن نظام تعويض جماعي للمودعين
نونبر 2018	- اختيار شركة خارجية لمساعدة الشركة بشأن إجراء دراسة جدوى حول إنشاء نظام بيئي لتعويض المودعين.
دجنبر 2018	- بدء ورش العمل مع الشركة المختارة على النظام الجماعي للتعويض.

4. استعراض إنجازات خطة عمل 2018

أنشئت الشركة بموجب القانون البنكي رقم 103.12 الصادر في دجنبر 2014، من أجل المساهمة في حماية المودعين، وقد شهدت تنفيذه الفعال يترجم في نهاية خطتها الثلاثية الأولى من خلال تفعيل أنشطتها وتعزيز مواردها البشرية. وكان عام 2018 عام انتقال وتوحيد على المستوى التشغيلي، والذي تميز بمواصلة المشاريع الهيكلية المفتوحة التي تم افتتاحها خلال الفترة الممتدة ما بين 2015-2017 وافتتاح مواقع بناء جديدة كبرى بما يتماشى مع مهامها.

واستمر العمل الداخلي لأعمال المحاسبة التي تخص شركة خارجية. وبالتالي، بعد الانتهاء من عملية المحاسبة في نهاية العام في وضع "التشغيل الموازي" بالتزامن مع مزود الخدمة في عام 2017، كان عام 2018 هو العام الأول من الإدارة الكاملة والمستقلة للمحاسبة داخل الشركة.

وبناء على توصيات مجلس الإدارة، تم الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لمشروع المعيار المحاسبي الخاص بصندوق ضمان الودائع. وفي هذا السياق، رافق الشركة مزود خدمة خارجي قام بتنفيذ مشروع الخطة المحاسبية المذكورة، وقدم إلى المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) للمصادقة عليه.

في عام 2018، تم تنفيذ إدارة ولاية بنك المغرب وفقًا لتوجيهات لجنة الاستثمار. والواقع أن الموارد جميعها تنتمي إلى عالم الاستثمار، وتم احترام الحدود/ القيود جميعها، وكانت الإدارة متوافقة مع أهداف السيولة والأمان. وفيما يتعلق ببرنامج إدارة الاستعانة بمصادر خارجية، تم طرح مناقصة مفتوحة لجميع شركات الإدارة بالمكان في 8 مارس 2018. وعقب عملية الاختيار التي اتسمت باستقلاليتها وشفافيتها، تم اختيار مرشحين اثنين.

وواصلت الشركة العمل في عام 2018 لإنشاء نظام رقابة داخلية ينقل أفضل الممارسات على الصعيد الدولي. وقد اعتمدت كتيبات الإجراءات التي تغطي 9 عمليات معينة مقسمة إلى الأعمال والدعم والإدارة. كما توج عام 2018 بإنجاز خرائط العمليات والمخاطر. وفي هذا السياق، قدم التقييم الشامل لنظام الرقابة الداخلية ضمانًا معقولًا لفعالية العمليات والإجراءات التي وضعتها الشركة لتحقيق الأهداف المحددة لهذه الأنشطة.

واصلت الشركة التنسيق مع بنك المغرب لوضع اللمسات الأخيرة على (1) دفتر التحملات الذي يحدد الالتزامات وقواعد التشغيل المطلوبة من الشركة، وطرق مساهمتها في تسوية صعوبات مؤسسات الائتمان وكذلك ترتيبات لتبادل المعلومات معها (2) والدوريات المتعلقة بدفع اشتراكات المؤسسات المنخرطة، وترتيبات إدارة موارد الصندوق وتدخلاته.

أطلقت الشركة أيضًا العمل من أجل دراسة جدوى لتحقيق نظام جماعي للتعويضات بدعم من شركة تم اختيارها بعد طرح المناقصات.

5. الأعمال المنجزة

أ. إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة 2019-2021

في نهاية الخطة الاستراتيجية الأولى للشركة للفترة 2015-2017، أجري استعراض وأظهر تقدما ملحوظا في المجالات الاستراتيجية جميعها. وفي الواقع، فإن الشركة تمتلك الوسائل اللازمة لعملها، لتكون قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها في أفضل ظروف الفعالية والمواءمة مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. وفي نهاية هذه الخطة الاستراتيجية، شرعت الشركة، ابتداء من عام 2018، في العمل على تحديد خطتها الاستراتيجية الجديدة للفترة 2019-2021 من خلال اعتماد منهج تشاركي، يشمل موظفي الشركة جميعهم، والتي تمت في مراحل متعددة كما هو مبين أدناه.

تعتزم الشركة تعزيز مكتسباتها وتهدف إلى "أن تكون شركة مرجعية للتأمين على الودائع تحظى بثقة المودعين". وهذه الرؤية الجديدة، ثمرة تفكير موظفي الشركة جميعهم، ستوجه مشاريعها وأعمالها من أجل مساعدتها على مواجهة تحدياتها المستقبلية، الداخلية منها والخارجية. وعلى مدار السنوات الثلاث المقبلة، سوف تعتمد الشركة على ثلاثة اتجاهات استراتيجية رئيسية لتحقيق هذه الرؤية وتنفيذها.

التوجه الأول، "نشر القدرة اللازمة لتعويض المودعين خلال إطار زمني يتوافق مع أفضل الممارسات وكذا العمل من أجل تدخلات الصندوق الجماعي لتدبير الودائع (FCGD) والتي تتوافق مع المعايير الدولية"، يشمل جميع مكونات النظام الجماعي التي يجب أن تكون قد أعدتها الشركة لضمان مهمة تأمين الودائع في أسرع وقت ممكن.

ويتناول التوجه الثاني، "الحفاظ على ممارسات الحكامة الرشيدة، وتطوير خبرة تأمين الودائع وتعزيز العلاقات مع الأطراف المعنية"، وآليات الحكامة، والقدرات التحليلية، وكذا الشراكات التي ستعمل الشركة على تطويرها للوفاء بمهمتها بفعالية وكفاءة والتكيف مع التغييرات التي قد تؤثر على بيئتها.

ويتعلق الاتجاه الثالث، "نشر استراتيجية اتصال تغطي المجالين الداخلي والخارجي"، بالإجراءات المختلفة التي يجب اتخاذها لبناء صورة الشركة والتواصل الفعال داخليا وخارجيا.

ب. تحديد بنك المغرب لدفتر تحملات الشركة

في عام 2018، حدد بنك المغرب دفتر تحملات الشركة وفقًا لمقتضيات المادة 132 من القانون رقم 12- 103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. ويتضمن دفتر التحملات هذا مجموعة من الأحكام، نفذت الشركة معظمها.

وتتعلق الأحكام الجديدة لدفتر التحملات هذا بشكل خاص بالطرائق التشغيلية لتعويض المودعين وكذلك تبادل المعلومات والبيانات بين بنك المغرب والشركة.

تم إجراء أول تقييم ذاتي للشركة فيما يتعلق بأحكام دفتر التحملات المذكور داخليًا من أجل تقييم مستوى الامتثال لممارسات الشركة في هذا المجال ووضع خطة عمل لضمان الامتثال التام لجميع شروط دفتر التحملات المتقدم ذكره.

ت. نظام الرقابة الداخلية

في عام 2018، واصلت الشركة نشر نظام الرقابة الداخلية، والذي ينقل الأطر المرجعية المعترف بها دوليا. وللقيام بذلك، تم القيام بأعمال من أجل رسم خريطة مختلف العمليات التجارية للشركة والتي مكنت من تحديد 9 عمليات تغطي أنشطة التشغيل، والدعم، والإدارة.

وقد تم استخدام الأنشطة المتعلقة بالعمليات المحددة من أجل إنشاء نظام لإدارة المخاطر يوفق بين المقاربة التنازلية (من أعلى إلى أسفل) والمقاربة التصاعدية (من القاعدة إلى القمة) لتغطية الأنشطة متعددة الوظائف، وشمولية الوظائف والعمليات، وأنواع المخاطر. وحددت هذه المراجعات أكثر من 20 خطرا رئيسيا تم تجميعها في 3 أنواع، وهي المخاطر الاستراتيجية، والمالية، والتشغيلية. وشكلت تلك المخاطر محل تقييم مع مراعاة احتمال حدوثها وكذلك تأثيرها في حالة التجسد. وتم تصنيف هذه التقييمات في مصفوفات تسمح بتصور بياني للمخاطر الإجمالية والصافية التي تؤثر على أنشطة الشركة والصندوق الجماعي لتدبير الودائع FCGD.

وقامت الشركة أيضًا بتطبيق أنشطة التدقيق الداخلي في عام 2018. وتم تحديد خطة التدقيق السنوية من قبل الشركة وتمت المصادقة عليها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر. وركزت المهام التي تم تنفيذها على العمليات المحاسبية لشركة وصندوق FCGDمن أجل ضمان السيطرة على هذه العمليات بعد المعالجة الداخلية على مستوى الشركة.

وأجري أيضا تقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية خلص إلى أنه يوفر ضمان معقولًا لفعالية العمليات والإجراءات الموضوعة لتحقيق الأهداف المحدد في أنشطة مراجعة الشركة.

ث. الامتثال للقانون وأمن أنظمة المعلومات

فيما يتعلق بالامتثال للقانون رقم 08- 09 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، تم الشروع في تنفيذ مشروع من خلال اتباع ثلاث مراحل تمكن، وفقًا لمتطلبات القانون المذكور أعلاه، من تحديد المعطيات ذات الطابع الشخصي، ومعالجتها، ومستوى حمايتها. وقد استُكْمِلت إجراءات الإخطار بالمعالجة مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP)، وحصلت الشركة على رأي إيجابي بشأن جميع معاملاتها فيما يتعلق بالمعطيات ذات الطابع الشخصي. ومن منظور الاستدامة والتقيد بالامتثال لهذا القانون، أنشأت الشركة آلية تنظيمية شاملة مسؤول عن مراقبة جميع الجوانب المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

وتميز عام 2018 أيضًا بوضع إطار تنظيمي وتشغيلي للامتثال للتوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات (DNSSI).

ج. عملية التقييم الذاتي فيما يخص المبادئ الأساسية للرابطة الدولية لشركات التأمين على الودائع (IADI)

بناءً على طلب مجلس إدارة الشركة، أجرت هذه الأخيرة أول عملية تقييم ذاتي لنظام ضمان الودائع فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية الستة عشر لأنظمة ضمان الودائع الفعالة، الصادرة في 2009 من قبل رابطة IADI ولجنة بازل، وتمت مراجعتها في عام 2014 لمراعاة الدروس المستخلصة من الأزمة المالية الدولية.

وقد مكّنت هذه العملية الأولى من الاستفسار عن نقاط الامتثال لنظام ضمان الودائع فيما يتعلق بهذه المبادئ، ولكن أيضًا لتحديد الاختلافات، ولا سيما الاختلافات ذات الطابع القانوني والتنظيمي.

الإطار رقم 4: عملية التقييم الذاتي فيما يخص المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة.

في عام 2018، أجرت الشركة عملية تقييم ذاتي لأنظمة ضمان الودائع فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة، والتي نشرتها لأول مرة في عام 2009 الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع IADI ولجنة بازل. ونقحت في عام 2014.

وتضفي مجموعة المبادئ الجديدة على النسخة السابقة بنية أقوى وأكثر صرامة، وتعالج قضايا القرار، وتحدد مبادئ عمل تطالب بشكل متزايد بمراعاة دروس الأزمة المالية العالمية. وتشمل، على وجه الخصوص، هدف التعويض لمدة 7 أيام، وقواعد التمويل والتدبير، والحكامة أو القضاء على تضارب المصالح.

وهذه المبادئ، وعددها 16، تشكل المعايير الأدنى بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تطبيق نظام ضمان الودائع أو التي ترغب في إصلاح الأنظمة الحالية. ويحتوي كل مبدأ أساسي على مجموعة من المعايير الأساسية التي تسمح بشرح هدفه النهائي.

وتهدف هذه المبادئ أيضًا إلى مساعدة البلدان على امتلاك أنظمة ضمان الودائع التي تستوفي أعلى المعايير. ويتم استخدام هذه المبادئ حاليًا من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مهام برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP).

واستند التقييم الذاتي الذي قامت به الشركة إلى المنهجية التي وضعتها الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع (IADI) والتي تسمح لكل بلد أن تحدد مكانها داخل الترتيب حسب درجة الامتثال لهذه المبادئ، على نطاق من 5 مستويات:

- الامتثال،
- الامتثال النسبي،
- لا امتثال نسبي،
- لا امتثال،
- غير قابل للتطبيق.

الإطار رقم 4: عملية التقييم الذاتي فيما يخص المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة (تتمة).

تتألف المقاربة التي اعتمدتها الشركة، لكل مبدأ أساسي، من تقييم المعايير الأساسية المرتبطة به من أجل القيام في نهاية المطاف بدعم احترام هذا المبدأ أو لا.

وفي ضوء عملية التقييم الذاتي هذه، فإن نظام ضمان الودائع لدينا يتماشى مع مبادئ الرابطة الدولية IADI.

ومع ذلك، فإن نقاط عدم الامتثال المحددة ترتبط مباشرة بالإطار القانوني والتنظيمي، الذي ينبغي مراجعته في النهاية .

ح. المرجع المحاسبي لصندوق (FCGD) وتدخيل مسك الدفاتر

تم تنفيذ مشروع خطة محاسبة للصندوق الجماعي FCGD بدعم من مقدم خدمات خارجي. وقُدِّم هذا المشروع للمصادقة عليه إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للشركة قبل تقديمه إلى المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) للمصادقة عليه. وناقشت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني للمحاسبة المشروع في اجتماعها السادس والسبعين، التي أنشأت فريق عمل لدراسة الخطة المحاسبية ووضع اللمسات الأخيرة عليها .

وفي الوقت نفسه، نوقشت مسألة الضريبة الخاصة بصندوق FCGD مع المديرية العامة للضرائبDGI ، والتي اطلعت على أهداف صندوقFCGD، ومضمون مشروع خطتها المحاسبية، وتأثيراتها المالية. كما تم الأخذ بعين الاعتبار بدورية بنك المغرب حول أساليب تدبير موارد صندوق FCGD للحصول توفير تنظيمي لخطر التدخل القابل للخصم.

فيما يتعلق بمسك الحسابات، فإن الأعمال المحاسبية التي اضطلعت بها شركة خارجية في السنوات السابقة، تولته بالكامل الشركة في عام 2018. وابتداء من السنة المالية 2019، يجب على الشركة بالإضافة إلى مسك دفاتر الحسابات وفقًا لمعايير القانون العام للمعايير المحاسبية CGNC وأن تحتفظ بمسك حسابات FCGD وفقًا لمخطط الحسابات الجديد.

6. أعمال اللجان الداخلية

أ. لجنة الاستثمار

خلال عام 2018، عقدت لجنة الاستثمار أربعة اجتماعات، خصصت لا سيما لمراجعة الأنشطة الاستثمارية في صناديق FCGD من خلال خدمات بنك المغرب، ولمراقبة أداء ومخاطر هذا النشاط. كما قامت لجنة الاستثمار بطرح المناقصة لاختيار شركتين إداريتين لتكوين صندوقين مشتركين للاستثمار بالتسنيد. وقد اجتذب هذا الحدث الهام للمكان الكثير من الاهتمام بالسوق بسبب حجمه.

ب. لجنة التدقيق والمخاطر

اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر مرتين في عام 2018 لمراجعة البيانات التوليفية الخاصة بالشركة وصندوق FCGD ومشورة مراجع الحسابات (CAC)المتعلقة بتلك البيانات وكذلك تطور مشروع إنشاء نظام الرقابة الداخلية. وقامت اللجنة أيضًا بتقييم خرائط المخاطر المتعلقة بأنشطة الشركة وصندوق FCGD .
بالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة ورشة عمل خصص لاستعراض مشروع المخطط المحاسبي لصندوق FCGD.

7. التعاون الدولي والمساعدة التقنية

أ. مبادئ من أجل أنظمة ضمان الودائع التشاركية

شهد عام 2018 حضور قوي للشركة على الساحة الدولية. وبالتالي، وبدعم من الرابطة الدولية IADI ، ساهمت الشركة بالتعاون مع مؤسسات ضمان الودائع في الأردن، وماليزيا، وإندونيسيا، مساهمة نشطة في إنشاء مجموعة عمل مشتركة مع أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) من أجل وضع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع التشاركية الفعالة.

ساعدت الأعمال التي شاركت فيها الشركة، خلال عام 2018، أن تقترح على اللجنة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية النسخة الأولى من هذه المبادئ. وقد شاركت الشركة، أيضا، في عمل لجنة المساعدة التقنية للرابطة الدولية IADI وشاركت في اجتماعها الأخير الذي عقد في بازل، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للرابطة الدولية IADI ومؤتمرها السنوي، الذي عقد في أكتوبر. ووافقت لجنة المساعدة التقنية على اختيار المغرب لاستضافة ورشة العمل الثانية حول المساعدة التقنية، بعد نجاح الدورة الأولى التي عقدت في الدار البيضاء خلال شهر مارس 2017.

بالإضافة إلى ذلك، أعيد انتخاب الشركة بالإجماع كنائب رئيس اللجنة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وستترأس هذه اللجنة للعامين المقبلين وكالة ضمان الودائع في فلسطين.

ب. أعمال الجمعية العامة السنوية والمؤتمر السنوي للرابطة الدولية IADI

في أكتوبر 2018، شاركت الشركة، بوصفها عضوا كامل العضوية، في مختلف الأعمال التي نُظِّمَت خلال الاجتماع السابع عشر للجمعية السنوية العامة والمؤتمر السنوي للرابطة الدولية IADI في بازل، بسويسرا، بالتعاون مع بنك التسويات الدولية. وقد حضرت الشركة اجتماعات اللجان ومجموعات العمل التي المدعومة من IADI وكذلك عمل لجنة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولجنة إفريقيا.

ت. الزيارات الدراسية

من أجل الاستفسار عن أفضل الممارسات الدولية في تعويض المودعين، بالإضافة إلى دراسات المقارنة المرجعية التي أجريت، قامت أطر الشركة بزيارتين دراسيتين إلى ألمانيا وماليزيا. وقد مكنت هذه الاجتماعات من فهم أفضل لعمل نظام تعويض المودعين في هذه البلدان والمقاربات المعتمدة للتكيف مع بيئتهم القانونية والتنظيمية وكذلك العلاقات التي حافظوا عليها مع بنوك تلك البلدان.

الجزء الخامس :البيانات والنتائج المالية للشركة والصندوق الجماعي FCGD

الجزء الخامس: البيانات والنتائج المالية للشركة والصندوق الجماعي FCGD

1. حسابات السنة المالية 2018 الخاص بصندوق FCGD

ديلويت Deloitte

الصندوق الجماعي لضمان الودائع

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2018

Deloitte

Deloitte Audit

I.F. : 1021006
R.C. : 51 451
CNSS : 2749797
T.P. : 30220009

288, Boulevard Zerktouni Casablanca
Maroc

الهاتف: 25 40 22 22 + 212 5
34 47 22 22 + 212 5
فاكس: 78 40 22 22 + 212 5
59 47 22 22 + 212 5

للمساهمين في **الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع**

162، شارع أنفا، الطابق السابع - الدار البيضاء

تقرير المدقق المستقل
السنة المالية من 1 يناير إلى 31 دجنبر 2018

لقد قمنا بمراجعة البيانات التوليفية **للصندوق الجماعي لضمان الودائع**، بما في ذلك الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات وبيان أرصدة الإدارة وقائمة التدفق النقدي وبيان المعلومات التكميلية المتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2018. وتُظهر هذه البيانات التوليفية مبلغًا من أسهم رأس المال وشبه الأسهم بقيمة 24.130362 درهم، بما في ذلك الربح الصافي وقدره 314،585 درهما.

مسؤولية الإدارة

الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات التوليفية بشكل صريح، وفقاً للإطار المحاسبي المقبول في المغرب. وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ ومراقبة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد وعرض البيانات التوليفية التي لا تحتوي على أي أخطاء جوهرية، وكذلك تحديد تقديرات محاسبية معقولة في ضوء الظروف.

مسؤولية مراجع الحسابات

مسؤوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات التوليفية بناءً على تدقيقنا. ولقد أجرينا تدقيقنا طبقا لما تنص عليه معايير المهنة في المغرب. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بالأخلاقيات وتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات التوليفية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق تنفيذ إجراءات لجمع الأدلة حول المبالغ والمعلومات الواردة في البيانات التوليفية. ويعتمد اختيار الإجراءات على حكم المراجع، كما هو الحال بالنسبة لمخاطر احتواء البيانات التركيبية على أخطاء مادية. وعند إجراء تقييمات المخاطر هذه، يأخذ المراجع في الاعتبار الرقابة الداخلية السارية على تكلفة الاسترداد وعرض البيانات التوليفية من أجل تحديد إجراءات التدقيق المناسبة في الظروف، وليس لغرض التدقيق. التعبير عن رأي حول مدى فعاليته. يشمل التدقيق أيضًا تقييم مدى ملاءمة الأساليب المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات الموجزة.

نعتقد أن أدلة التدقيق التي تم جمعها كافية ومناسبة لإبداء رأينا.

ديلويت Deloitte

رأينا حول البيانات المالية الموجزة

في رأينا، تقدم البيانات التوليفية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، من جميع النواحي المادية، صورة وفية وعادلة للموجودات والوضعية المالية للصندوق الجماعي لضمان الودائع في 31 دجنبر 2018، وكذلك نتائج عملياتها للسنة المالية المقفلة في ذلك التاريخ، وفقا للإطار المحاسبي المعمول به في المغرب.

ودون التشكيك في الرأي المعرب عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه قد تم تطبيق المبادئ المفصلة، في مجال المحاسبة وتقديم مساهمات مؤسسات الائتمان، في الملاحظة III.1 من البيانات الماليةA1 من بيان المعلومات التكميلية.

الدار البيضاء، 7 مايو 2019

مدقق الحسابات المستقل

Deloitte Audit

توقيع فورزي بريطل (شريك)

الحصيلة FCGD (الموجودات)

السنة المالية المقفلة في 31 دجنبر 2018

الموجودات	2018	2017
المستعقرات المعدومة (أ)	**0,00**	**0,00**
المصاريف التمهيدية		
تكاليف يجب توزيعها على عدة سنوات		
أقساط تسديد السندات		
المستعقرات غير المجسمة (ب)		
مستعقرات البحث والتنمية		
البراءات والعلامات والحقوق والقيم المماثلة ،		
الأصل التجاري		
المستعقرات غير المجسمة الأخرى		
الممتلكات والمنشآت والمعدات (ت)	**0,00**	**0,00**
أراض		
أشغال البناء		
المنشآت الفنية والعتاد والأدوات		
معدات النقل		
منقولات المكتب وتهيئات مختلفة		
مستعقرات مجسمة أخرى		
مستعقرات مجسمة جارية		
المستعقرات المالية (ث)	**19 824 062 093,75**	**20 240 697 759,61**
سلفات مستعقرة		
حقوق مالية أخرى	1 988 461 571,32	1 804 138 719,78
سندات مساهمة		
سندات مستعقرة أخرى	17 835 600 522,43	18 436 559 039,83
فارق تحويل الموجودات (ج)		
نقص الحقوق المستعقرة		
زيادة في الديون المالية		
المجموع I (أ+ب+ت+ث+ج)	**19 824 062 093,75**	**20 240 697 759,61**
المخزونات (ح)	**0,00**	**0,00**
السلع		
العتاد واللوازم القابلة للاستهلاك		
المنتجات الجارية		
المنتجات الوسيطة والمنتجات المتبقية		
منتجات تامة		
حقوق الموجودات المتداولة (خ)	**439 997 880,10**	**433 582 093,45**
الممونون المدينون، تسبيقات ودفعات		
الزبناء والحسابات المرتبطة		
المستخدمون		
الدولة	0,00	11 062 447,33
حسابات الشركاء		
مدينون آخرون		
حساب تسوية الموجودات	439 997 880,10	422 519 646,12
سندات وقيم التوظيف (د)	**3 876 612 241,59**	**1 545 027 476,26**
فارق تحويل الموجودات (ذ) (العناصر المتداولة)		
المجموع II (ح+خ+د+ذ)	**4 316 610 121,69**	**1 978 609 569,71**
خزينة بالموجودات	**372 921,97**	**958 127,66**
الشيكات والقيم االواجب تحصيلها		
البنوك، الخزينة العامة والشيكات البريدية	372 921,97	958 127,66
صندوق ووكالة تسيبقات واعتماديات		
المجموع III	**372 921,97**	**958 127,66**
المجموع العام I+II+III	**24 141 045 137,41**	**22 220 265 456,98**

حصيلة FCGD (المطلوبات)

السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر

المطلوبات	2018	2017
الأموال الذاتية		
رأسمال الشركة أو شخصي (1)		
ناقص: مساهمون- رأسمال مكتتب غير مطلوب ومدفوع		
علاوة الإصدار، الإدماج، المساهمة		
فوارق إعادة التقييم		
الاحتياطي القانوني		
احتياطات أخرى	4 474 892 683,52	4 117 762 614,66
الأرباح المحتجزة (2)		
النتيجة الصافية في طور الإرصاد (2)		
النتيجة الصافية للسنة المالية (2)	314 584 595,80	357 130 068,86
إجمالي الأموال الذاتية (أ)	**4 789 477 279,32**	**4 474 892 683,52**
الأموال الذاتية المماثلة (ب)	**0,00**	**0,00**
منح الاستثمار		
مؤونات منظمة		
مساهمة مؤسسات الإئتمان	19 340 885 129,58	17 731 310 402,68
ديون التمويل (ت)	**19 340 885 129,58**	**17 731 310 402,68**
اقتراضات سندية		
ديون تمويل أخرى		
موؤونات مستديمة للمخاطر والتكاليف (ث)	**0,00**	**0,00**
مؤؤونات للتكاليف		
مؤونات للمخاطر		
فوارق تحويل المطلوبات (ج)	**0,00**	**0,00**
زيادة الحقوق المستعقرة		
نقص ديون التموين		
المجموع I(أ+ب+ت+ث+ج)	**24 130 362 408,90**	**22 206 203 086,20**
ديون المطلوبات المتداولة (ح)	**10 682 728,51**	**14 062 370,78**
الممونون والحسابات المرتبطة	3 697 537,00	6 128 628,73
الزبناء الدائنون والتسبيقات والدفعات		
المستخدمون		
الهيآت الاجتماعية		
الدولة	6 985 191,51	7 933 742,05
حسابات الشركاء		
دائنون آخرون		
حساب تسوية المطلوبات		
موؤونات أخرى للمخاطر والتكاليف (خ)		
فوارق تحويل المطلوبات (د) (العناصر المتداولة)		
المجموع II (ح+خ+د)	**10 682 728,51**	**14 062 370,78**
خزينة المطلوبات	**0,00**	**0,00**
قروض خصم		
قروض الخزينة		
البنوك (الأرصدة الدائنة)		
المجموع III	**0,00**	**0,00**
المجموع I+II+III	**24 141 045 137,41**	**22 220 265 456,98**

أموال شخصية مدينة(1)

ربحي (+)، عجزي (-)(2)

2. حسابات السنة المالية 2018 الخاص بالشركة

ديلويت Deloitte

الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية ش.م.

تقرير عام لمراجع الحسابات
للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2018

Deloitte

I.F. : 1021006
R.C. : 51 451
CNSS : 2749797
T.P. : 30220009

Deloitte Audit
288, Boulevard Zerktouni Casablanca
Maroc

الهاتف: +212 5 25 40 22 22
+212 5 34 47 22 22
فاكس: +212 5 78 40 22 22
+212 5 59 47 22 22

للمساهمين في **الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع**

162، شارع أنفا، الطابق السابع - الدار البيضاء

تقرير عام لمراجع الحسابات
السنة المالية من 1 يناير إلى 31 دجنبر 2018

وفقًا للمهمة التي أوكلتها إلينا جمعيتكم العامة، قمنا بفحص البيانات المالية الموجزة الخاصة **بشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية**، بما في ذلك، الميزانية، وحساب المنتوجات والتحملات، وبيان أرصدة التدبير، وجدول التمويل، وقائمة المعلومات التكميلية المتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2018. وتظهر هذه البيانات التوليفية أن مبلغ الرأسمال الخاص والمماثل يناهز 3 515 000 درهم، ضمنها ربح صافي بمبلغ 1.062 000 درهم.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن تقديم هذه البيانات التوليفية الصحية، طبقا لقواعد ومبادئ المحاسبة المطبقة في المغرب. وتشمل هذه المسؤولية إعداد وتنفيذ وتشيع نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمؤسسة، وتقديم قوائم توليفية سليمة ودون عيوب جوهرية، وكذلك تحديد توقعات محاسبية معقولة في ضوء حيثيات الظرفية.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتجلى مسؤوليتنا في الإدلاء بالرأي في هذه البيانات التوليفية موضوع المراجعة والتدقيق في الحسابات. ولقد أجرينا تدقيقنا وفق أنماط وقواعد المهنية في المغرب. وتستلزم هذه الأنماط التزامنا التام بالقواعد والأخلاقيات المعمول به، وقيامنا بتخطيط المراجعة وتنفيذها حرصا على التأكد من سلامة البيانات التوليفية وخلوها من عيوب جوهرية.

وتقتضي مراجعة الحسابات الاعتماد على مساطر من أجل تجميع عناصر الإثبات المتعلقة بالمبالغ والمعلومات المبينة في البيانات التوليفية. ويبقى اختيار المساطر من اختصاص مراجع الحسابات، كما هو الحال بالنسبة لمسألة تقييم المخاطر التي تشكلها البيانات التوليفية التي قد تحتوي على أخطاء جوهرية. إذ عند إجراء تقييم المخاطر هذه، يأخذ المراجع في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية الساري المفعول في المؤسسة عند وضع وتقديم لبيانات الموجزة من أجل تحديد مساطر مراجعة الحسابات المناسبة في هذه الظروف، وليس من أجل الإدلاء برأيه بخصوص فعالية النظام. وتشمل مراجعة الحسابات أيضًا تقييم مدى ملاءمة المناهج المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التوقعات المحاسبية التي أنجزتها الإدارة، وكذلك تقييم طريقة تقديم مجموع البيانات التوليفية.

ونعتقد أن عناصر الإثبات التي تم جمعها كافية ومناسبة من أجل الإدلاء بالرأي.

Deloitte

الرأي حول البيانات التوليفية

نشهد أن البيانات التوليفية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي بيانات قانونية سليمة وصريحة، وأنها تعطي، من جميع النواحي الجوهرية، صورة وفية وعادلة عن نتائج عمليات السنة المالية الماضية وأيضا عن الوضعية المالية وأصول الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية ش.م. إلى غاية 31 دجنبر 2018؛ وذلك طبقا للمبادئ المحاسبية المطبقة في المغرب.

المراقبات والمعلومات النوعية

لقد قمنا أيضًا بالمراقبات النوعية المنصوص عليها قانونا، وتأكدنا بالخصوص من تطابق المعلومات المذكورة في تقرير التدبير لمجلس الإدارة الموجه للمساهمين مع البيانات التوليفية للشركة.

الدار البيضاء في 7 مايو 2019

مراجع الحسابات **Deloitte Audit**

توقيع فورزي بريطل (شريك)

أ. الحصيلة

في 31 دجنبر 2018، ظلت الحصيلة الإجمالية مستقرة بشكل عام مقارنة بالسنة المالية السابقة، حيث بلغت 5.330.058 درهما على التوالي مقابل 5.371.601 درهما. ويعزى معظم هذا الاختلاف إلى الخزينة بالموجودات.

الحصيلة	المبالغ (بآلاف الدراهم) 2018	2017
مجموع الموجودات	5330	5 371
مستعقرات مجسمة	**778**	**944**
الأثاث واللوازم المكتبية والمرافق المختلفة	615	750
معدات النقل	133	190
تجهيزات تقنية ومعدات وأدوات	3	4
مستعقرات مجسمة أخرى	27	**0**
مستعقرات غير مجسمة	**368**	**281**
مستعقرات غير مجسمة أخرى	368	281
مستعقرات مالية	**315**	**315**
حقوق مالية أخرى	315	315
حقوق الموجودات المتداولة	**1 766**	**3 780**
الممونون المدينون، وتسبيقات، ودفعات	413	-
الزبناء والحسابات المرتبطة	1 146	3 466
المستخدمون	130	144
الدولة	16	149
حساب تسوية الموجودات	61	21
خزينة بالموجودات	**2 102**	**51**
البنك	2 100	42
الصندوق	2	9

مجموع المطلوبات	5 330	5 371
أموال ذاتية	**3 358**	**2 453**
رأس مال الشركة	1 000	1 000
ترحيل من جديد	1 380	571
الاحتياطي القانوني	73	30
النتيجة الصافية	905	852
ديون المطلوبات المتداولة	**1 972**	**2 918**
الموردون والحسابات المرتبطة	416	884
الموظفون	297	633
المؤسسات الاجتماعية	636	287
الدولة	528	1 114
حساب تسوية المطلوبات	95	-

1.1.1 الموجودات

يتم تقييم العناصر المسجلة في الحسابات باستخدام طريقة التكلفة التاريخية. ويتم احتساب استخماد المستعقرات باستخدام طريقة القسط الثابت (الاستهلاك الخطي) ومدة الاستخدام المحتملة.

ومن الناحية الإجمالية، ارتفعت الموجودات المستعقرة ارتفاعا كبيرا إلى 2،06 مليون درهم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في المستعقرات المجسدة بعد نشر أنشطة الشركة.

2.1.1 المستعقرات المجسمة

يتم تسجيل المستعقرات المجسمة بتكلفة الاقتناء، وتنخفض بالاستخماد. وقد سجلت زيادة ملحوظة تحت التأثير المزدوج لعمليات اقتناء المعدات الحاسوبية والمكاتب.

3.1.1 المستعقرات غير المجسمة

تتعلق المستعقرات غير المجسمة في المقام الأول بحيازة التراخيص لنظام المعلومات. فترة استهلاك هذا الأصل هي 5 سنوات.

4.1.1 حقوق الموجودات المتداولة

تعتبر الذمم التجارية المدينة من أصول الشركة ويتم محاسبتها باستخدام طريقة التكلفة المستهلكة. وقد تخضع أيضًا لمخصص للإهلاك في حالة وجود مؤشر موضوعي على انخفاض القيمة أو عدم قدرة الشركة على استرداد كامل المبالغ المستحقة بموجب الشروط المنصوص عليها في البداية.

وهذه الذمم، التي تتضمن حصريًا مستحقات الشركة لدى صندوق **FCGD** والتسبيقات المقدمة للموردين والموظفين، بلغت 1.77 مليون درهم مقارنة بـ 3.78 مليون درهم في نهاية دجنبر 2017.

5.1.1 خزينة بالموجودات

وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، يتم تسجيل الموجودات النقدية والبنكية الواردة في الميزانية بالنسبة للقيمة الاسمية وتخضع لمخاطر ضئيلة في تغيير القيمة.

2.1 المطلوبات

بلغت المطلوبات 5.33 مليون درهم، بما في ذلك أسهم رأس المال (3.36 مليون درهم) ووصلت ديون المطلوبات المتداولة (1.97 مليون درهم).

1.2.1 الأموال الذاتية

طبقا لمقتضيات القانون العام للتنميط المحاسبي**(CGNC)** ، تتكون أسهم رأس المال من رأس مال الشركة، ومساهمات إضافية مثل الأقساط (أقساط الإصدار، أقساط الاندماج ...)، فرق إعادة التقييم، إن وجد، الاحتياطيات، والترحيل من جديد، وكذلك النتائج الصافية غير المقيد بما في ذلك صافي الدخل للسنة المالية.

تتكون أسهم رأس مال الشركة من رأس مال الشركة البالغ مليون درهم والذي تم الاكتتاب فيه بالكامل في عام 2015، ومن الاحتياطي القانوني البالغ 73.000 درهم، والترحيل من جديد بقيمة 1.380.000 درهم والنتيجة الصافية للسنة المالية بمبلغ 905.000 درهم. وتبلغ قيمة ضريبة الشركات المستحقة 451.000 درهم، وتحسب على أساس معدل 31 ٪.

2.2.1 ديون المطلوبات المتداولة

وفقًا للقانون العام للتنميط المحاسبي **(CGNC)** ، تشمل ديون المطلوبات المتداولة الديون التي لا تتعلق بالعمليات في حالة افتراض أن هذه الديون قد ظهرت في فترة من الإنفاذ تزيد عن اثني عشر شهرًا. وتبقى هذه الأخيرة مسجلة في حساب المدخولات الخاص بها بشكل لا رجعة فيه إلى أن تسقط تماما مالم يكن هناك حدث أو تقييم يؤثر على شروط دخولها الأولي.

تتكون المطلوبات المتداولة ل **الشركة** من:

1. ديون بمبلغ 000 .416 درهم في ذمة الممونين والحسابات المرتبطة. وهذه الفواتير لم تتلقها الشركة فيما يتعلق بأجر الوسطاء والرسوم المختلفة؛
2. مبلغ إجمالي قدره 636.000 درهم مستحق على **الشركة** للمنظمات الاجتماعية؛
3. الديون المسجلة على مستوى البند الدولة بمبلغ 528 مليون درهم.

ب. حسابات المنتوجات والتحملات

بلغ رقم المعاملات، في نهاية عام 2018، 13.955.675,61درهم مقابل 12.539.213 درهم في نهاية السنة المالية 2017.
وتتكون الإيرادات في المقام الأول من العمولات التي تم تحصيلها مقابل الخدمات المقدمة من الشركة إلى صندوق FCGD .

حسابات المنتوجات والتحملات	المبالغ (بآلاف الدرهم)	
	2018	2017
إجمالي المنتوجات	**13972**	**12634**
منتوجات التشغيل	**13956**	**12539**
المنتوجات المالية	-	-
المنتجات غير الجارية	**16**	**95**
إجمالي التحملات	**12616**	**11398**
تحملات التشغيل	**12588**	**11396**
شراء المواد واللوازم المستهلكة	**410**	**551**
رسوم خارجية أخرى	**2270**	**3194**
الضرائب والضرائب	**99**	**36**
نفقات الموظفين	**9369**	**7242**
تحملات التشغيل الأخرى	**140**	**140**
مخصصات التشغيل	**300**	**233**
مصاريف مالية	-	-
مصاريف غير متداولة	**28**	**2**
الربح قبل الضريبة	**1355**	**1235**
الضرائب على النتائج	**451**	**383**
النتيجة الصافية	**904**	**852**

بلغت المصاريف التشغيلية 12.588 KDH . وتعزى هذه الزيادة أساسًا إلى:

- الزيادة في النفقات فيما يتعلق بالتأثير الكامل للنشر الفعال.
- إنشاء بدل استهلاك للأصول الثابتة (معدات الحاسوب والأثاث)

كل هذه التغييرات تجعل صافي دخل في نهاية السنة المالية يصل إلى 904.556,26 درهم، بزيادة قدرها 6٪. يقترح تخصيص هذه النتيجة على النحو التالي:

- إلى الاحتياطي القانوني (5٪ من أرباح السنة) 45.227,81 درهم
- إلى الأرباح المحتجزة 859.328,45 درهم

قرارات الجمعية العامة الموحدة

القرار الأول
المصادقة على حسابات الشركة للسنة المالية 2018

إن الجمعية العامة الموحدة للمساهمين، وهي تقرر وفق شروط النصاب القانوني والأغلبية المطلوبة للجمعية العامة العادية وبعد الاستماع لتلاوة:

- تقرير الإدارة المقدم من مجلس الإدارة؛
- التقرير الخاص المقدم من المراجع الخارجي؛
- التقرير العام للمراجع الخارجي عن تنفيذ مهمته.

صادقت على حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2018، والتي أسفرت عن ربح صاف قدره 904.556,26 درهم وأبرأت مجلس الإدارة من إدارته لشؤون الشركة خلال تلك السنة المالية.

أبرأت الجمعية العامة الموحدة شركة **Deloitte Audit** من تفويضها كمراجع الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2018.

القرار الثاني
تخصيص النتيجة

إن الجمعية العامة الموحدة للمساهمين، وهي تصوت بموجب شروط النصاب القانوني والأغلبية المطلوبة للجمعيات العادية، تصادق على مقترحات مجلس الإدارة المتعلقة بتخصيص صافي دخل قدره 904،556.26 درهم للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2018 على النحو التالي:

- إلى الاحتياطي القانوني (5٪ من أرباح السنة) 45.227,81 درهم
- إلى الترحيل من جديد 859.328,45 درهم

القرار الثالث
المصادقة على الاتفاقيات المشار إليها في المادة 56 من قانون الشركات

القرار الرابع
تجديد ولاية مدقق الحسابات الحالي

بعد أن ثبت للجمعية العامة الموحدة انتهاء ولاية شركة **Deloitte Audit** ، مراجعة الحسابات الحالية، قررت تجديد ولايتها لمدة ثلاث (3) سنوات مالية، أي حتى نهاية الجمعية التي ستبت في البيانات المالية الموجزة للسنة المنتهية في 31 دجنبر 2021.

قسم خاص

القرار الخامس
زيادة رأس المال المخصصة للبنوك التشاركية

تأذن الجمعية العامة الموحدة بزيادة رأس مال الشركة، المخصصة للبنوك التشاركية، الأخضر بنك، بنك الصفا، بنك اليسر، بنك التمويل والإنماء، بنك أمنية، بمبلغ 987.218,85 درهم لكل إصدار 2940 سهم جديد بقيمة اسمية 100 درهم لكل سهم.

والحد الأقصى للمبلغ الإجمالي للمساهمة المقابلة للحد الأقصى للقيمة الاسمية للزيادة في رأس المال، أي 293.737,11 درهم، والحد الأقصى لإجمالي أقساط الإصدار، أي 693.218,85 درهم.

سيتم الاكتتاب في الأسهم الجديدة ودفعها بالكامل نقدًا.
سيتم التمتع ب 2940 سهمًا جديدًا من تاريخ الانتهاء النهائي من الزيادة في رأس المال المحجوز وسيتم مساواتها بالأسهم القديمة وبالتالي تخضع لجميع أحكام اللوائح وقرارات الجمعيات العامة.

ونتيجة لذلك، فإن الأسهم الجديدة ستمنح الحق في توزيع الأرباح أو مخصصات الاحتياطيات التي قد تقررها الشركة من تاريخ الانتهاء النهائي من زيادة الرأسمال المحجوز، ويتم تحديدها لجميع الأغراض المفيدة أن الأسهم الجديدة التي ستحدثها الشركة في ظل زيادة الرأسمال لن تخول الحق في أي توزيع للأرباح أو توزيع احتياطي الأقساط أو تخفيض رأسمال الشركة، أي كان نوعها، المدفوعة قبل تاريخ إتمام الزيادة المذكورة في رأسمال الشركة.

القرار السادس
إلغاء حقوق الاشتراك التفضيلية للمساهمين لصالح البنوك التشاركية

تقرر الجمعية العامة الموحدة إلغاء هذا الحق، لصالح البنوك التشاركية، الأخضر بنك، بنك الصفا، بنك اليسر، بنك التمويل والإنماء، بنك أمنية، وبالتالي حجز الاكتتاب في الأسهم الجديدة التي ستصدر بموجب هذه الزيادة في هذه البنوك التشاركية.

القرار السابع
صلاحيات زيادة رأس المال

تفوض الجمعية العامة الموحدة الصلاحيات الواسعة إلى مجلس الإدارة من أجل:

- اتخاذ قرار بشأن زيادة الرأسمال المحجوز في حدود المبلغ المأذون به؛
- تحديد الخصائص المحددة والطرق النهائية لتنفيذ الزيادة في الرأسمال المحجوز، وتعديل القانون الأساسي وفقًا لذلك ليعكس المبلغ الجديد لرأسمال، وتسجيل الاشتراك، والإفراج عن الأسهم، والتنفيذ النهائي لزيادة رأسمال المحجوز، واتخاذ جميع القرارات اللازمة للإتمام النهائي للمعاملة المذكورة؛
- وبصفة عامة، اتخاذ جميع التدابير اللازمة واستكمال جميع الإجراءات الضرورية لإنجاز الزيادة المذكورة أعلاه في رأس مال الشركة.

القرار الثامن
صلاحيات الشكليات

تنمح الجمعية العامة الموحدة، وهي تصوت وفقًا لشروط النصاب القانوني والأغلبية المنصوص عليها للجمعيات العادية، صلاحيات كاملة لحامل نسخة أو مقتطف من محاضر هذه الجمعية لتنفيذ الشكليات المنصوص عليها في القانون.

الفهرس

كلمة الرئيس.....3

كلمة المدير العام.....5

السادة أعضاء مجلس الإدارة.....6

الجزء الأول :البيئة الدولية.....9

الجزء الثاني :البيئة الوطنية.....14

1. سياق الاقتصاد الكلي.....14
2. تطور القطاع البنكي.....19
   أ. نظرة حول القطاع البنكي المغرب.....19
   ب. توزيع الودائع البنكية.....23

الجزء الثالث :أحدث التطورات الدولية في مجال ضمان الودائع والقرار البنكي.....26

1. منشورات الجمعية الدولية لشركات تأمين الودائع.....**26**
2. منشورات مجلس الاستقرار المالي.....29
3. منشورات لجنة بازل.....30

الجزء الرابع :أنشطة الشركة في2018..... 33

1. حول الشركة.....33
2. أجهزة الحكامة والهيكل التنظيمي للشركة.....34
   أ. مجلس الإدارة.....34
   ب. اللجان الداخلية.....34
   ت. الهيكل التنظيمي.....36
3. الأحداث الرئيسية المميزة.....38
4. حصيلة إنجازات خطة عمل 2018.....40
5. الأعمال المنجزة.....41
   أ. إعداد الخطة الإستراتيجية الجديدة 2019-2021.....41
   ب. تحديد دفتر تحملات الشركة من قبل بنك المغرب.....42
   ت. نظام الرقابة الداخلية.....43
   ث. الامتثال للقانون وأمن أنظمة المعلومات.....43
   ج. عملية التقييم الذاتي فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للرابطة الدولية IADI.....44
   ح. المرجع المحاسبي لصندوق FCGD وتدخيل مسك دفاتر الحسابات.....45
6. عمل اللجان الداخلية.....45
   أ. لجنة الاستثمار.....45
   ب. لجنة التدقيق والمخاطر.....45
7. التعاون الدولي والمساعدة التقنية.....46
   أ. مبادئ أنظمة ضمان الودائع التشاركية.....46
   ب. وقائع الجمعية السنوية العام والمؤتمر السنوي للرابطة الدولية IADI.....46
   ت. زيارات الدراسة 47

الجزء الخامس :البيانات والنتائج المالية للشركة وللصندوق الجماعي لضمان الودائع.....49

1. حسابات السنة المالية للسنة المالية 2018 للصندوق الجماعي ضمان الودائع.....49
2. حسابات السنة المالية للسنة المالية 2018 للشركة.....53
   أ. الحصيلة.....56
   ب. حسابات النتائج والتحملات.....58

قرارات الجمعية العامة الموحدة.....60

قائمة الإطارات

الإطار رقم 1: أعمال مجلس الإدارة في عام 2018 7
الإطار رقم 2: لمحة موجزة عن الطرق الثلاثة التي تستخدمها الرابطة الدولية IADI 27
الإطار رقم 3: نظام الإنذار المبكر الذي وضعته وكالة تأمين الودائع الفيدرالية الأمريكية (FDIC) 31
الإطار رقم 4: عملية التقييم الذاتي فيما يتعلق بأساسيات أنظمة ضمان الودائع الفعالة.....44

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: النمو الاقتصادي في العالم..... 9
الجدول رقم 2: رصيد الحساب الجاري في العالم 11
جدول رقم 3: القيمة المضافة لأسعار العام السابق..... 15
الجدول رقم 4: أهم مؤشرات المالية العامة..... 16
الجدول رقم 5: الأعمدة الرئيسية لميزان المدفوعات 18
الجدول رقم 6: تطور عدد مؤسسات الائتمان والمؤسسات المعتبرة في حكمها..... 19
الجدول رقم 7: المؤشرات الأساسية للقوة المالية - القاعدة الاجتماعية.....22
الجدول رقم 8: توزيع الودائع المؤهلة حسب الشريحة في عام 2018 24

قائمة الرسومات البينية

الرسم البياني رقم 1: تطور رصيد الموازنة 10
الرسم البياني رقم 2: تطور الدين العام 10
الرسم البياني رقم 3: مساهمة مكونات الطلب في النمو 14
الرسم البياني رقم 4: المدخرات الوطنية..... 14
الرسم البياني رقم 5: تطور التضخم.....15
الرسم البياني رقم 6: الوضع الهيكلي للسيولة ومقدار الاحتياطي النقدي 17
الرسم البياني رقم 7: الميزان التجاري.....17
الرسم البياني رقم 8: صافي الاحتياطيات الدولية 18
الرسم البياني رقم 9: التوزيع القطاعي للقروض المصروفة 19
الرسم البياني رقم 10: تطور الائتمان الممنوح من البنوك 20
الرسم البياني رقم 11: تطور معدل الديون المستحقة 20
الرسم البياني رقم 12: معدل تغطية الديون المستحقة على أساس اجتماعي 21
الرسم البياني رقم 13: تطور حصة الفئات المختلفة من الودائع لدى البنوك.....21
الرسم البياني رقم 14: تطور رأس المال ونسبة الملاءة المالية للبنوك.....22

الرسم البياني رقم 15: توزيع الودائع المؤهلة حسب الشريحة..... 23
الرسم البياني رقم 16: توزيع الودائع حسب الشريحة والمودعين 24

مختصرات

BAM	بنك المغرب
BM	البنك الدولي
CA	مجلس الإدارة
CAR	لجنة التدقيق والمخاطر
CGNC	المدونة العامة الموحدة للمحاسبة
CI	لجنة الاستثمار
CIR	لجنة التدخل
CNC	المجلس الوطني للمحاسبة
CSF	مجلس الاستقرار المالي
CPs	المبادئ الأساسية لخطط ضمان الودائع الفعالة
FCGD	الصندوق الجماعي لضمان الودائع
FDIC	المنظمة الأمريكية لضمان الودائع
FGDBP	صندوق ضمان الودائع للبنوك التشاركية
FMI	صندوق النقد الدولي
FSAP	برنامج تقييم القطاع المالي
GPBM	المجموعة المهنية لبنوك المغرب
HCP	المندوبية السامية للتخطيط
IADI	الرابطة الدولية لشركات تأمين الودائع
IDE	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
RNBD	الدخل القومي الإجمالي المتاح
SA	شركة مغفلة
SGFG	الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية